الفصل الخامس

خصومة فائتلاف

صدقى باشا وزيور باشا – قضايا السياسة جميعاً يحكم فيها بالبراءة – التحقيق فى مقتل السردار – العطف على الوفد وعود سعد باشا من ميناهوس – الوزارة تحل مجلس النواب وتجرى الانتخابات – تأليف حزب الاتحاد – موقفى من الانتخابات ومن الحزب الجديد – حسن بك نشأت مؤلف الحزب يشرح سبب تأليفه – المعركة الانتخابية – تعديل الوزارة واشتراك حزب الأحرار فيها – معركة الرياسة وفوز سعد باشا بها – حل مجلس النواب يوم انعقاده – موقفنا من هذا الحل – تأجيل الحياة النيابية لتعديل قانون الانتخاب – سلخ جغبوب من مصر وضمها إلى برقة – حديث الخلافة – كتاب « الإسلام وأصول الحكم » – إخراج الشيخ على عبد الرازق من زمرة العلماء – دفاعنا عن حرية الرأى – عبد العزيز باشا فهمى وحكم هيئة كبار العلماء – إقالة عبد العزيز باشا فهمى – الاجتماع التاريخى لحزب الأحرار الدستوريين – استقالة علوبة باشا ودوس باشا من الوزارة – واستقالة إسماعيل صدقى باشا منها – استقالة دوس باشا من الحزب – المندوب السامى بالنيابة وموقفه من هذه الحوادث – بدء حديث الائتلاف – خطاب عبد العزيز فهمى باشا فى ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٢٥ – حنانيك يا نشأت – سير جورج لويد المندوب السامى الجديد يحضر إلى مصر – الوزارة تصدر قانون الهيئات فتمنع من نشره فى الوقائع المصرية – مقاومة الدكتاتورية – الاهتداء إلى أساس لاتفاق الأحزاب – عبد العزيز فهمى يرفض مقابلة سعد زغلول – اجتماع البرلمان فى الكونتنتال – إعلان الائتلاف فى اجتماع عام بدار محمد محمود باشا – الشعور العام بزوال الوزارة وزوال العهد كله – مناورات لإفساد الائتلاف – التغلب على هذه المناورات – مقابلاتى لسعد باشا – اتفاقنا واختلافنا – رأى سعد باشا فى « وزارة كبرى » وتفكيره فى تعديل الدستور ومقاومتى هذا التفكير – « السياسة الأسبوعية » لا تفوز منه بحديث – بيانه عن الانتخابات – الانتخابات فى دائرة الجمالية – استقالة زيور باشا وتأليف عدلى باشا وزارة الائتلاف .

تولى صدقى باشا وزارة الداخلية ، فأيقن الناس جميعاً أنه أصبح المحرك الأول لوزارة زيور باشا ، وأن كلمته أصبحت المسموعة فى الوزارات كلها . ولم يكن مرجع ذلك إلى اختياره للوزارة فى ذلك الظرف ، وإنما كان مرجعه إلى أنه كان من طراز يختلف كل الاختلاف عن طراز زيور باشا . صحيح أن الرجلين تلقيا بدء حياتهما ثقافة واحدة فى مدارس الجزويت أو الفرير ، وأنهما معاً كانا على جانب من الذكاء عظيم . لكن صدقى

باشا لم يكن قد بلغ الخمسين ، وكان زيور باشا قد نيف على الستين . وكان فى طبع الرجلين إيمان بسياسة القوة . لكنهما كانا يختلفان فى تكييف مكانهما من مصدر هذه القوة . كان زيور باشا يعترف بأنها خارجة عنه ، وبأنه لا يحسن غير الإذعان لها . أما صدقى باشا فكان يستعير ثوبها ويخلعه على نفسه ، ويبدو للناس وكأنه هو القوى بذاته . وكان زيور باشا يشعر بأنه قد أدرك من الحياة كل ما يريد ، فلم يبق له مطمع فى منصب أسمى أو جاه أعرض . أما صدقى باشا فكان لا يزال شديد الطموح ؛ يريد رياسة الوزارة من ناحية ، ويريد أن يتغنى الناس بقوته وبذكائه وبمقدرته من الناحية الأخرى . لذلك اغتبط زيور باشا بأن وجد إلى جانبه فى الوزارة هذا الرجل الشاب يحمل عنه عبء العمل ، ويضطلع وإياه بالمسئولية ، ويعفيه من كثير ما كان أغناه عنه . واغتبط صدقى باشا بأن وجد أمامه المجال الحر الذى يبرز فيه أمام الناس بروزاً يتيح له الفرصة التى يطمع فيها ، ويدنيه من أهوائه قدر ما يمكن .

وكانت طلائع هذا العهد ، كما قدمنا ، أن استدعى الجيش المصرى من السودان ، وأن نزل الإنجليز عما جاء فى إنذارهم خاصاً بزراعة القطن فى السودان وبمياه النيل ، وأن سحبوا قواتهم من الجمارك المصرية . لكن ما تم من ذلك لم ينق الجو فى مصر ، ولم ينق الجو بين مصر وإنجلترا ، بل بقيت فيه سحب داكنة لا يدرى أحد : أتظل جاثمة أم تنقشع مع الأيام ؟ بقى مقتل السردار ، وحرص الإنجليز على البلوغ بالتحقيق إلى معرفة المسئولين عنه . وبقى مصير البرلمان الذى أجل شهراً . ثم نبتت من جانب صحف الوفد معارضة بدأت على استحياء ، وسرعان ما نشطت وقويت ، واتجهت إلى اتهام الأحرار الدستوريين بأن لهم ضلعاً فى توجيه هذه السياسة الأخيرة . ولم يكن بد من أن ندفع هذه التهمة . على أننا لم ندفعها بالتبرؤ منها ، بل بأن الوفديين أنفسهم ، بسوء سياستهم وفساد تصرفات الوزارة الدستورية الأولى ، هم الذين جروا على البلاد هذه المحن ، وعرضوها للإنذار البريطانى الذى وصف وزارة سعد باشا بأنها ليست جديرة باحترام العالم المتمدين . وأدى بنا الاندفاع فى هذا التيار ، تيار مناهضة ماتكتبه صحف الوفد ، إلى نتيجته المحتومة : إلى تأييد هذه الوزارة التى اشترك فيها صدقى باشا ، بعد أن كنت أرى ، وبحق ، أن اشتراكه فى الوزارة ستكون له نتائج لا تبشر بخير !

أدت معارضة صحف الوفد واتهامها إيانا إلى هذه النتيجة المحتومة ، وأدى إليها كذلك أننا تسلمنا إعلانات القضايا التى رفعتها النيابة علينا ، والتى تحدث عنها سعد باشا إلى

عبد الرحمن رضا باشا . صحيح أننا كنا مطمئنين إلى أن البراءة محققة فى هذه القضايا الخمس جميعاً ، ومنها قضية تدخل سعد باشا فى انتخابات محمد محمود باشا . فما كان لمحكمة الجنايات ، بعد حكم النقض فى قضية السياسة الأولى ، أن تحكم بالإدانة فى هذه القضايا الأخرى . لكن تقديمنا للمحاكمة أثار الخصومة من جديد أمام القضاء ، ولم يكن بد من أن ندافع عن أنفسنا بإثبات صحة الوقائع التى نسبناها إلى سعد باشا وحكمه . أما والوزارة القائمة تشاركنا الاقتناع بصحة هذه الوقائع ، فلم يكن لى أن أقف منها موقف المعارضة ، بل أدت الحوادث بنا إلى تأييدها لأن الخصومة القديمة بيننا وبين الوفد كانت لا تزال على أشدها .

وانتهى الشهر الذى تأجل له البرلمان ، فاستصدرت الوزارة أمراً بحل مجلس النواب وإجراء انتخابات جديدة . وفى هذه الأثناء كانت التحريات والتحقيقات تجرى للوقوف على قتلة السردار ، وكان الرأى العام يتتبع هذه المسألة بانتباه بالغ . وقد بدا فى الجو أن الشبهات فى هذه الجريمة تلقى على الوفديين ، وأن التحقيقات تتجه نحو جماعة منهم . هنالك تساءل الناس : أهو اتجاه صحيح ذلك الذى تسير فيه التحقيقات ، أم هو اتجاه سياسى قصد به إلى غرض بذاته ؟ بل لقد بدأ الهمس فى بعض الدوائر بأن الوفديين بوصفهم هيئة لا يد لهم فى هذه الجريمة ، بل لعلها دبرت ضدهم ؛ وأنه إذا كان أحد منهم قد اشترك فيها فلعله دفع إليها من غير الوفد ، أو ممن يريدون النكاية بالوفد . وانتشر هذا الهمس وأثار جواً من العطف على الوفد ، حتى عند الذين كانوا قد بدءوا يتحولون عنه بسبب سياسته فى الحكم . وشعر سعد زغلول باشا بهذا كله ، وبأن رجاله معرضون لمسئوليات جسيمة بعد أن نصروه وعززوه ، فبدأ يعاود التفكير فى الخروج من العزلة التى كان قد فرضها على نفسه حين ذهب إلى ميناهوس ، ولذا خرج منها ليخوض المعركة الانتخابية التى أعلنت الحكومة موعدها ، وليرى ما الله فاعل به وبرجاله فى مقتل السردار .

وكان طبيعياً أن يجد من الرأى العام تحولا فيه شىء من العطف على الوفد وعلى رئيسه ، لأن الشعور ضد تحكم الإنجليز فى مصير البلاد كان قوياً ، ولأن سعداً خرج من الحكم بسبب الإنذار البريطانى . على أن هذا العطف لم يكن ليعدل بصدقى باشا وبزيور باشا عن خطتهما ؛ فهما ومن معهما ممن بيدهم مصائر الأمور كانوا يرون ما تنطوى عليه النوايا البريطانية نحو مصر بعد مقتل السردار . بل لقد ترامت إشاعات بأن فى النية الرجوع عن اعتراف إنجلترا باستقلال مصر ، أو العدول عن تصريح ٢٨ فبراير جملة . وما كان لسياسى

يزن الأمور وزنها الصحيح أن يجارى هذه الإشاعات . لكن الصحيح أن الإنجليز أبدوا الرغبة فى أن يتولوا هم تحقيق مقتل السردار . ولما كان الموظفون البريطانيون فى الحكومة المصرية لا يزالون يحتلون مناصبهم فى النيابة العامة وفى الإدارة الأوربية فى وزارة الداخلية المصرية ، فقد كان فى مقدورهم أن يطلبوا أن يتولى هؤلاء الموظفون المصريون بوظائفهم ، البريطانيون بجنسيتهم ، هذا التحقيق ، أو أن يتولاه مستشار إنجليزى من مستشارى محكمة الاستئناف المصرية . لكن وزارة زيور باشا حرصت على ألا يكون شىء من ذلك ، وعلى أن تتولى السلطات المصرية الصميمة التحقيق ، مطمئنة إلى قدرتها على أن تجلو الحقيقة فيه على نحو تطمئن له العدالة كل الاطمئنان .

وكذلك كان . فلم يتول الموظفون البريطانيون فى الحكومة المصرية أمر هذا التحقيق ، ولم يكن لأحد منهم فيه أثر ظاهر ؛ بل تولته النيابة العامة المصرية ، يعاونها البوليس المصرى .

أما فيما يتعلق بالانتخابات ، فقد كان صدقى باشا حريصاً على أن تسفر نتيجتها عن أغلبية بمجلس النواب الجديد ضد الوفد . ذلك بأنه كان يقدر أنه إذا أعادت الانتخابات الوفد للحكم ، عاد الإشكال بين مصر وإنجلترا كما كان يوم تقديم الإنذار البريطانى لسعد باشا . وكان يقدر كذلك أن عودة الوفد للحكم ستعيد ما كنا نشكو منه من أساليب الحكم فى الشئون الداخلية . وإذ كان يعلم أن القانون الذى سنته وزارة سعد باشا ، والذى يجعل الانتخاب العام مباشراً ، ليس من شأنه أن يطمئن أحدًا على هذه النتيجة المرجوة — فقد رأى أن يتم الانتخاب عن طريق المندوبين الناخبين ، على نحو ما حدث فى انتخابات سنة ١٩٢٣ . وقد احتج فى هذا الإجراء بأن الدفاتر والتذاكر الانتخابية التى تنظم عملية الانتخاب المباشر لم تتم ، ولا يمكن أن تتم فى الفترة التى حددها الدستور لإجراء الانتخاب . بل لقد أشاع الوفديون أن فى نية الحكومة أن تلجأ إلى وسائل إدارية لضمان النتيجة التى تريدها فى الانتخابات ، وذكروا أن وسائل الحكومة فى ذلك كثيرة ؛ منها تعديل الدوائر تعديلا يفيد مرشحاً بذاته ويضر مرشحاً آخر ؛ ومنها حق وزير الداخلية فى تعيين الدوائر الفرعية واختيار أماكن بذاتها مقرًّا لهذه الدوائر ، حتى يكون وجود الناخبين أو المندوبين فيها ذا أثر عليهم لاعتبارات كثيرة ؛ ومنها تعيين العمد أو مشايخ البلاد الذين يؤيدون مرشحاً بذاته ؛ وهلم جرًّا . على أن خصوم الوفد ردوا عليه بأن الوفديين إنما يمهدون لهزيمتهم فى الانتخابات ، ويلتمسون المعاذير لهذه الهزيمة لتيقنهم بأنها واقعة لا محالة .

أذكر اليوم ، وقد مضى ربع قرن على الترشيح لهذه الانتخابات الثانية ، كيف اكتظ

حزب الأحرار الدستوريين ، وكيف اكتظت أبهاء جريدة السياسة بالذين كانوا يريدون ترشيح أنفسهم ، حتى لم يكن فى الدار كلها موضع لقدم ، وحتى شق على محررى السياسة أن يصلوا إلى غرفهم ، وأن يباشروا عملهم .

وقد رشحنى الحزب فى هذه المناسبة لأتقدم للانتخابات بدائرة « تمى الأمديد » من دوائر مركز السنبلاوين حيث (كفر غنام) مسقط رأسى . وقد بدأت بالفعل أمهد لزيارة الدائرة وللاتصال بالمندوبين الناخبين فيها . على أننى اضطررت بعد أيام أن أتنازل عن هذا الترشيح . ذلك أن أستاذى لطفى بك السيد زارنى بمنزلى ، وأخبرنى أن أخاه سالم بك السيد يريد أن يرشح نفسه فى هذه الدائرة . فلما رآنى مصراً على احترام قرار الحزب والمضى فى ترشيح نفسى ، ترك لعبد العزيز بك فهمى صديقه ورئيس الحزب أن يتولى إقناعى . فقابلت عبد العزيز بك بمنزله بمصر الجديدة ، وكان مريضاً ، فذكر لى أن مصلحة البلاد تتحقق لا شك بنجاحى أنا فى الانتخابات . لكن لطفى بك صديقه منذ ثلاثين سنة أو تزيد ، وأخوه سالم بك حريص أشد الحرص على أن يرشح نفسه . وللأخوة على لطفى بك حقوقها ، وللصداقة على عبد العزيز بك حقوقها . وباسم هذه الحقوق ، وباسم مودتنا القديمة ، لا باسم رياسته للحزب ، يطلب منى أن أتنازل عن ترشيح نفسى . ولم أملك إزاء هذا كله إلا أن أنسحب من الترشيح ، وأن أعلن انسحابى . لكننى شعرت يومئذ بغضاضة فى نفسى أشد الغضاضة . فإذا جاز أن يؤثر الإنسان الإخوة أو الصداقة على ما سواها ، أفليس من حقى أن أفكر فى موقفى من الأحرار الدستوريين ، وأن أدع رياسة تحرير (السياسة) يتولاها غيرى وأن أوثر أنا كذلك مصلحتى ؟ لقد كنت يومئذ شاباً لما أبلغ السابعة والثلاثين ، فإذا وقفت عقبات من هذا القبيل فى طريقى ، أترانى مع ذلك أستسلم لها ؟ كلا ! لهذا قابلت ثروت باشا فى موعد حدده لى بمنزله ، وذكرت له ما كان ، وصارحته برغبتى فى ترك رياسة تحرير (السياسة) ، ورجوته أن يعاون على أن أترك هذه الرياسة فى يسر وحسن مودة كما توليتها فى يسر وحسن مودة . وكان ثروت باشا يعلم من خلقى التشبث بما أراه حقاً . فقال لى : ألا ترى واجباً أن تنتظر حتى تنتهى الانتخابات ، كى لا يكون تخليك عن رياسة تحرير (السياسة) بعض ما يستغله الوفد فى حملته الانتخابية ؟ فإذا انتهت الانتخابات وجدنا الوسيلة لتحقيق ما يرضيك . ورأيت حجته قائمة . فليس يجوز للرجل ذى المروءة أن يتخلى عن صديقه فى موقف يضر التخلى فيه بهذا الصديق . وعلى ذلك بقيت أؤيد الحزب فى حملته الانتخابية بالقوة التى كنت أؤيده بها فى كل موقف من قبل .

فى هذه الأثناء نشأت حركة بدت أول أمرها غريبة مريبة . فقد قيل إن حزباً جديداً يتألف باسم حزب الاتحاد . وقيل إنه يتألف صديقاً لحزب الأحرار الدستوريين . بل قيل أكثر من ذلك إن من زعماء الأحرار الدستوريين من ينصحون لبعض رجالهم بالانضمام لهذا الحزب الجديد . وبدأ الناس يتحدثون بأن هذا الحزب يتألف بأمر القصر ، وأن حسن نشأت بك وكيل الديوان الملكى ، والقائم بأعمال رئاسة الديوان ، هو الذى يشرف على تأليفه ، وهو الذى يتصل بالمديرين وبغيرهم من رجال الإدارة ليضموا إليه الأنصار من الأعيان ، كما كان يتصل برجال الجيش المتقاعدين وبرجال الدين للانضمام إلى الحزب الجديد وتعزيزه . وسألت كبار الأحرار الدستوريين وكبار أصدقائهم فى ذلك ، وفى مصلحتنا ومصلحة البلاد من قيام هذا الحزب ، فلم أجد عند أحد منهم جواباً شافياً . ولما كان حسن بك نشأت قد تخرج فى مدرسة الحقوق الخديوية قبلى بقليل ، وكان أستاذاً بالجامعة المصرية الأهلية حين كنت أستاذاً بها ، فقد رأيت أن أتصل به لأقف على جلية الخبر فيما يحدث واتفقت معه تليفونياً على موعد قابلته فيه بقصر عابدين .

ولعله كان يحسب ، وقد ذهبت إليه فى موعد طلبته ، أن مقصدى من زيارته يتصل بشأن خاص بى فلما التقينا بادرته بالسؤال عن هذا الحزب الجديد وعن الغرض من تأليفه . وأذكر لقد كان الرجل صريحاً معى كل الصراحة . قال : إن بالبلد حزبين لا ثالث لهما : الوفد والأحرار الدستوريون . وقد تغلب الوفد فى الانتخابات الأولى ووصل إلى مقاعد الحكم ، حتى لقد ظن البعض وقتئذ أن الأحرار الدستوريين قضى عليهم قضاء حاسماً . لكنهم ما لبثوا ، حين ثبتوا للموقعة بعد الهزيمة ، أن بدءوا يكسبون الرأى العام . ولو أنهم كسبوا المعركة الانتخابية من الوفد وتولوا هم الحكم ، لاستأثروا بالأمر فيه كما استأثر به الوفد ، ولبقى القصر ينظر إلى هذا كله وليس له من الأمر شىء . فتأليف هذا الحزب الجديد يراد به أن يكون حزب موازنة فى البرلمان ، يستطيع القصر به أن يغلب أحد الحزبين على الآخر فيما يرى فيه مصلحة البلاد ، من غير حاجة إلى حل مجلس النواب وإجراء انتخابات جديدة . قلت : ولكن النظام البرلمانى أو النيابى السليم هو الذى يقوم على حزبين كما هى الحال فى إنجلترا وفى أمريكا . وقد أثبتت التجارب صلاح هذا النظام ، وفساد غيره من النظم التى تقوم على تعدد الأحزاب ؛ وأن حقوق القصر الدستورية تقف عند إبداء الرأى والنصيحة . فإذا أيقن الملك أن الحكومة لم تعد تمثل الأمة ، حل مجلس النواب ورجع الأمر للأمة . ودافعت عن هذه النظرية بكل ما أملك من قوة اليقين . فلما رآنى رئيس

الديوان بالنيابة لا أحيد عنها ، لم ير موضعاً لمتابعة الحديث ، فانتقلنا إلى المجاملات المتعارفة ، ثم تركته وأنا غير مطمئن لما يحدث ، وهو مقتنع بأننى لم أكن أبتغى من مقابلته إلا أن أقنعه برأيى . أما ولم يقتنع هو ، ولم أقتنع أنا ، فلم نلتق بعد ذلك وهو فى منصبه بالقصر .

وبدأت المعركة الانتخابية ، وخاض غمارها الوفد . وكان صدقى باشا يبذل الجهد ليصل إلى أغلبية فى مجلس النواب الجديد . وكان الوفد يحاوره بأساليب مختلفة . أذكر منها أنه أوحى إلى جماعة من أنصاره أن يتصلوا بصدقى باشا ، وأن يقسموا له ما شاء من الأيمان أنهم تركوا الوفد ، وأنهم مناصروه يوم يصلون إلى مقاعدهم فى المجلس . وبذل رجال الإدارة من جانبهم جهداً عظيماً . كان موضع التقدير الخاص من صدقى باشا .

وتمت الأنتخابات ، وتحدد لاجتماع المجلس الجديد يوم ٢٣ مارس سنة ١٩٢٥ . عند ذلك رؤى أن تعدل الوزارة ، وأن يشترك فيها حزب الأحرار الدستوريين وحزب الاتحاد الذى كان لا يزال فى دور التكوين . وكان منظوراً أن يتولى يحيى باشا إبراهيم رياسة حزب الاتحاد ، وأن يكون على باشا ماهر وكيل الحزب . وكان يحيى باشا وزيراً بالفعل مع زيور باشا . وتنفيذاً للتفكير الجديد ، استقر الرأى على أن يشترك فى الوزارة من الأحرار الدستوريين عبد العزيز بك فهمى رئيس الحزب ، ومحمد على علوبة بك سكرتيره العام ، وتوفيق دوس بك ، وأن يشترك مع يحيى باشا إبراهيم من الاتحاديين على بك ماهر وحلمى باشا عيسى .

وصدر المرسوم بتعديل الوزارة على هذا النحو ، وأنعم برتبة الباشوية على الوزراء الذين لم يكن قد أنعم عليهم بها من قبل ، وعين توفيق نسيم باشا رئيساً لمجلس الشيوخ ، وافتتحت الهيئة البرلمانية الجديدة بخطاب للعرش ألقاه زيور باشا ، ودعى مجلس النواب لاختيار رئيس له .

كانت الانتخابات لرياسة مجلس النواب مقياس الأغلبية فى المجلس : أهى للوفد ، أى لسعد زغلول باشا ، أم لخصوم سعد ؟ وكان منظوراً أن تكون معركة الرياسة هذه حاسمة . لهذا رشح سعد زغلول باشا نفسه لرياسة المجلس ، ورشحت أحزاب الحكومة عبد الخالق ثروت باشا لهذه الرياسة . وفى العشية التى سبقت اجتماع المجلس بذل الفريقان للفوز بالرياسة جهداً جباراً ، واقتنع كل فريق بأن جهده سيكلل بالنجاح . وقد طلب سعد باشا أنصاره الذين أقسموا لصدقى باشا أن يؤيدوه ، وأفهمهم ضرورة انتخابه رئيساً للمجلس حتى

يعود الوفد إلى الحكم إذا ظفر هو بالرياسة ، ويعود هؤلاء الأعضاء إلى جاههم الذى استمتعوا به فى عهد وزارته . وطلب صدقى باشا هؤلاء الأعضاء وذكرهم بأيمانهم ، وذكر لهم أن عودة الوفد إلى الحكم أمر لا سبيل إليه . ووعد كثيرون من هؤلاء سعداً وصدقى جميعاً ، مطمئنين إلى أن الانتخاب سرى وأنهم ، وقد أقسموا للرجلين ، فى حل من يمينهم لأىٍّ منهما .

وانتظر الجميع ما تسفرعنه المعركة . فلما أعلنت النتيجة فاز سعد بالأغلبية وخرج منتصراً . ووجم أنصار الحكومة أيما وجوم ، وجعلوا يضربون أخماسهم فى أسداسهم ، ويسأل بعضهم بعضاً : ترى ما عسى أن يتمخض عنه الموقف من بعد ؟ وهل يرفع زيور باشا استقالة الوزارة إلى جلالة الملك ؟ وهل يؤلف سعد الوزارة من جديد ، فينتقم من خصومه وممن لم ينتخبوه للرياسة ؟

استمر هذا التساؤل منذ ظهرت النتيجة ظهر ذلك اليوم إلى المساء ، والناس ينتظرون فى كل لحظة خبراً جديداً . وإننى لفى مكتبى برياسة تحرير السياسة ، إذ دق التليفون وطلب صدقى باشا إلىّ أن أقابله برياسة مجلس الوزراء ، وكانت إذ ذاك قبالة دار البرلمان . وعلمت قبل ذهابى إليه أن الوزارة قررت حل مجلس النواب الجديد . وعجبت لذلك . فالدستور صريح فى أن مجلس النواب لا يمكن أن يحل مرتين فى دورة واحدة للسبب عينه . فكيف سوغت الوزارة لنفسها إذن أن تحل المجلس الجديد يوم انعقاده ، وللسبب الذى حل من أجله المجلس الذى سبقه ؟ !

قدرت أن صدقى باشا خشى أن يمنعنى هذا الاعتبار الدستورى من تأييد ما حدث ، فأراد أن يقنعنى بأن هناك اعتباراً لا يقل عنه خطورة ، ذلك اعتبار سلامة الدولة ومصلحتها العليا ، ولهذا طلب أن أقابله . ولم يخطئ ظنى ، فقد ذكر لى أول ما قابلته أن الوزارة اضطرت إلى حل المجلس الجديد ، لأنه لم يقدر النتائج التى تترتب على ما صنع من انتخاب سعد رئيساً له ، وأن أيسر هذه النتائج أنها تضع الملك والأمة كل منهما فى واد ، وأبلغ من ذلك خطراً أن تؤدى إلى تدخل الإنجليز فى شئوننا الخاصة بحجة ما حدث من مقتل السردار ، خصوصاً أنها وصفت الحكومة التى وقع هذا الحادث فى عهدها بأنها حكومة لا تستحق احترام العالم المتمدين .

استغرق حديث صدقى باشا معى وقتاً غير قصير . فقد تمسكت بحكم الدستور ، وحرص هو على إقناعى باسم مصلحة الدولة وسلامتها . وخرجت من عنده وأنا فى حيرة من الأمر .

فلما عدت إلى جريدة (السياسة) ألفيت غرفها وأبهاءها امتلأت بالناس فليس فيها موضع لقدم ، وهم جميعاً جذلون أشد الجذل ، مغتبطون أشد الاغتباط ، تفيض وجوههم بالمسرة لحل مجلس النواب ، وكلهم يشيدون بجرأة الوزارة فى هذا الإجراء ، وإنقاذها البلاد بهذه الجرأة من موقف أيسره ما كانوا جميعاً يتعرضون له من اضطهاد وظلم إذا عاد الوفد إلى الحكم .

وكنت أنظر إلى ما حدث وإلى ما أرى ، فتضطرب نفسى بين عوامل متباينة . فهذا الدستور ، الذى وضعناه ودافعنا عنه حتى صدر ، والذى لم يمض على تنفيذه غير عام وعشرة أيام ، يتعرض لما تعرض له ، وهذا الطغيان البرلمانى الذى ساد البلاد طيلة عهد الوزارة الدستورية الأولى ، والذى حاربناه أشد الحرب وأهولها ، قد انقضى عهده ، ولعله قد انقضى إلى زمن غير قصير . وهذا الحزب الجديد الناشئ فى كنف رئيس الديوان الملكى بالنيابة ، ما عسى أن يكون مغزى إنشائه ، وهل تتعرض البلاد فى ظل الفكرة التى أنشأته إلى طغيان جديد ؟ وحزبنا نحن ، الذى رشحنى للنيابة ثم تخلى عنى ، ها هو ذا قد اشترك فى حل مجلس النواب الجديد ، فحل المشكلة التى تحدثت إلى ثروت باشا بشأنها ، فلم يبق لى أن أفكر فى اعتزال (السياسة) ورياسة تحريرها . وهؤلاء الجذلون المغتبطون بإقدام الوزارة على حل مجلس النواب يطالبوننى بما يطالبنى به صدقى باشا ، من الدفاع عن حل المجلس يوم انعقاده ، وبينهم أصدقاء تربطنى بهم أوثق الصلات ، وبينهم نواب نجحوا فى الانتخاب بعد مجهود عنيف وهم مع ذلك راضون كل الرضا عما حدث . وقضية مقتل السردار قد قبض فيها على النائب الوفدى السابق الأستاذ شفيق منصور ، وعلى جماعة من الشبان معه ، بتهمة أنهم هم الذين ارتكبوا الجريمة أوحرضوا على ارتكابها . وقضايا السياسة المنظورة من عهد سعد أمام محكمة الجنايات قد حكم فى بعضها بالبراءة ولا يزال البعض معلقاً . والخصومة العنيفة بيننا وبين الوفد لا تزال قائمة ، وكنت أنا إلى يومئذ حامل لوائها . وصحف الوفد لا تزال تطعن علينا مر الطعن ، وتتهمنا بمختلف التهم . ألا يقتضى هذا الجو المبهم أن نتابع الخطة التى سرنا عليها ، خطة معارضة الوفد ، حتى تستبين الأمور ؟ نعم ! هذا ما انتهى إليه رأيى ، وما وافقت الحزب عليه ، برغم مضاعفة الذين أنشأوا حزب الاتحاد جهدهم ليجعلوا لهذا الحزب قواماً أمام الناس . ولم يكن لهذا الجهد بعد الذى حدث مسوغ ظاهر ، بل زال ما صرح لى به حسن بك نشأت عن الغرض من إنشاء الحزب ، فالوفد لم يزل إلى يومئذ صاحب الأغلبية .

وأعلنت الصحف أن جريدة الاتحاد ستظهر لساناً لحزب الاتحاد ، وأن المسئولين عن هذه الحركة قد اختاروا صديقى وزميلى فى تحرير السياسة ، الدكتور طه حسين ، رئيس تحرير لجريدتهم ، كما عين يحيى باشا إبراهيم رئيساً للحزب ، وعلى ماهر باشا وكيلاً له . وظهرت الجريدة الجديدة ، فهاجمها الوفديون وهاجموا الحزب الذى تنطق باسمه ، وردت الجريدة هجومهم ، وبدأ محررو ها ينهضون بالعبء الملقى على كواهلهم .

ترى ، أية سياسة اعتزمت الوزارة اتباعها حين حلت مجلس النواب الجديد ؟ أتراها اعتزمت إجراء انتخابات فى الموعد الدستورى ، أى فى مدى ستين يوماً ، آملة أن تحصل على الأغلبية التى لم تحصل عليها من قبل ؟ لكنها إن فعلت واجهتها اعتراضات كثيرة ، أيسرها أن عملها هذا عبث من العبث ، لأنها ستحل المجلس الذى ينتخب للمرة الثانية ، إذا هى لم تحصل على أغلبية فيه ، وإذن فلن يقدم على ترشيح نفسه من يخشى هذه النتيجة ، وبعبارة أخرى : إذن سيقاطع الوفد الانتخابات . وإذا هوَ لم يقاطعها فمن حق الوزارة أن تخشى ما تجر إليه انتخابات جديدة من اضطراب فى الأمن ما أغناها عن مواجهته . لهذا لم تلبث الوزارة بعد حين أن أعلنت أن قانون الانتخاب القائم لا يكفل تمثيل الأمة تمثيلاً صحيحاً ، وأنها تضع للانتخاب قانوناً جديداً يكفل هذا التمثيل الصحيح . ولم يدر يومئذ بخاطرى ، ولا بخاطر أحد من أنصار الوزارة أومن خصومها ، ما عسى أن يكون الأساس الذى يقوم عليه القانون الجديد . أهو التمثيل النسبى ، أم الانتخاب بالقائمة ، أم تعدد الأصوات ، أم خليط من هذا وذاك ؟ أم هو أساس جديد لم يدر بخاطر مشترع من قبل ، بل لم يدر بخاطر الوزارة نفسها يوم أعلنت أنها تضع هذا القانون الجديد . وانتظر الناس يوماً حسبوه قريباً يصدر فيه هذا القانون ، ثم تجرى الانتخابات على حكمه وتعود الحياة النيابية .

على أنّ أحداً لم يكن يتوقع أن يكفل صدور هذا القانون الجديد حدوث تغيير جوهرى فى نتيجة الانتخابات ، أياً كان الأساس الذى يقوم عليه النظام الانتخابى ، إذا لم يمهد لذلك تمهيداً عملياً يؤدى إلى اتجاه الرأى العام غير وجهته الأولى . وكان ظن القائمين بالأمر أن إنشاء حزب الاتحاد وتقويته يؤديان إلى النتيجة المرجوة . لذلك بذلت الجهود تلو الجهود لتقوية الحزب بكل وسيلة ممكنة . وقد بدا واضحاً للأحرار الدستوريين ، الذين استقبلوا هذا الحزب أول إنشائه بغير امتعاض ، أن كثيرين ممن ينضمون إليه أحرار دستوريون ، وأن غير الأحرار الذين ينضمون إليه قوم ليست لهم فى مناطقهم قوة أوعصبية . هنالك بدءوا

يوجسون خيفة ، وبدأ كثيرون منهم ممن كانوا يعاونون على تقوية الحزب يقفون فى سبيل هذه التقوية ما استطاعوا ، دون تظاهر بهذا الوقوف أو إعلان له . أما الوفد فشغل من ناحيته بأمرين : أولهما هذا التحقيق الذى يجرى فى قضية مقتل السردار واتجاهه إلى ناحية الوفد ، وثانيهما الحيلولة دون انضمام الوفديين فى الأقاليم إلى الحزب الجديد .

وإن الناس لمشتغلون بالحزب الجديد وبالتحقيقات فى مقتل السردار ، إذ جد فى الأفق السياسى ما استرعى الانتباه . ذلك أن إيطاليا فكرت فى ضم واحة جغبوب إليها . وجغبوب بلد صغير واقع على حدود مصر الغربية بينها وبين برقة . وجغبوب مقر السادة السنوسية المعترف لهم بالرياسة الدينية فى هذا الركن من العالم . وكان تفكير إيطاليا فى ضم جغبوب مستنداً إلى اتفاق تم بينها وبين إنجلترا أثناء الحرب ، حين أرادت إنجلترا إخراجها من حيادها ، وخروجها على محالفتها مع ألمانيا ، وانضمامها إلى الحلفاء : إنجلترا وفرنسا . وكان هذا الاتفاق مشهوراً باسم اللذين وقعاه : لورد ملنر وزير المستعمرات البريطانية والسنيور شالويا وزير خارجية إيطاليا ، وكان لذلك يعبر عنه باتفاق ملنر – شالويا . وكان طبيعياً أن تحترم إنجلترا توقيعها على الاتفاق المذكور ، وأن تطلب إلى الحكومة المصرية احترامه . وكان قيام وزارة زيور باشا مما شجع إيطاليا على المطالبة بتنفيذه ، وشجع إنجلترا على الضغط على الحكومة المصرية لتحترم تعهداً عقد حين كانت الحماية البريطانية مفروضة على مصر ، وكانت إنجلترا لذلك تتحدث فى الشئون الخارجية باسم مصر . وقد لقى هذا الطلب الإيطالى تبرماً من جانب الشعب المصرى . لكن ذلك لم يمنع من تأليف لجنة برياسة إسماعيل صدقى باشا تولت المفاوضة مع السلطات الإيطالية ، وأذاعت أن الإيطاليين قدموا الأسانيد الوثيقة على أن جغبوب تقع فى برقة لا فى مصر . لكنهم أرادوا مع ذلك أن يقنعوا الشعب المصرى بأنهم لم يذهبوا ليوقعوا إتفاقاً مفروضاً ، بل تفاوضوا وحصلوا على بدل عن جغبوب . وكان هذا البدل بئراً على مقربة من السلوم ، وطريقاً يصل هذه البئر بالبحر الأبيض . وقد كان هذا الاتفاق من أسباب عدم الرضا عن تصرفات وزارة زيور باشا . ولما كان ينطوى على تنازل عن جزء من أرض مصر ، فقد وجب عرضه على البرلمان لإقراره . وتم هذا العرض بعد أكثر من سنة من هذا التاريخ ، وبعد أن استولت إيطاليا على جغبوب واستولت مصر على البئر والطريق . على أن البرلمان لم ينظر الاتفاق إلى اليوم الذى أكتب فيه هذه المذكرات ، أى إلى ما بعد أربع وعشرين سنة من عقده وتوقيعه .

* * *

توالت الأيام والأسابيع والأشهر ، وأقبل الصيف ، وبدأ كثيرون يفكرون فى الاصطياف بأوربا . وكان ممن ذهبوا إليها زيور باشا رئيس الوزارة ، فناب عنه فى رياستها يحيى باشا إبراهيم رئيس حزب الاتحاد . وكان منهم كذلك إسماعيل صدقى باشا وزير الداخلية ، وعدلى باشا يكن ، وثروت باشا ، ومحمد محمود باشا وكيل حزب الأحرار الدستوريين ، والدكتور حافظ بك عفيفى صاحب امتياز (السياسة) وممثل الحزب لدى محرريها . وفى هذه الأثناء كان لورد اللنبى مندوب إنجلترا السامى فى مصر قد اعتزل منصبه وخلفه فيه سير جورج للويد الذى كان حاكماً من حكام الهند ؛ لكنه بقى بعيداً عن مصر طول الصيف ، فتولى منصبه بالنيابة عنه مستر نيڤل هندرسون الوزير المفوض بدار المندوب السامى البريطانى .

وفى هذه الأثناء كذلك أخذ حديث الناس يكثر فى أمر كانوا من قبل ذلك يتناولونه بالحديث أحياناً ، ثم يفتر حديثهم فيه أحياناً أخرى . ذلك أمر الخلافة الإسلامية . فقد أراد الحلفاء ، وأرادت إنجلترا بنوع خاص ، بعد أن انتهت الحرب الكبرى ، أن تقضى على السلطنة العثمانية التى قامت بأمر الخلافة الإسلامية قروناً عدة قضاء مبرماً . وشجع ذلك اليونان على حرب تركيا فى سنة ١٩٢٢ ، حرباً أرادوا من ورائها الاستيلاء على الآستانة والتوغل فى آسيا الصغرى . ولم يقو الخليفة السلطان العثمانى على ردهم ، فتصدى لهم مصطفى كمال القائد التركى ، وواجههم فى الأناضول ، وهزم الجيوش اليونانية فى (سقاريا) هزيمة منكرة ، وردهم على أعقابهم واسترد منهم ما كسبوه . بذلك انتهت السلطنة العثمانية ، وانتهت معها خلافة بنى عثمان على الدول الإسلامية ، وأعلن مصطفى كمال الجمهورية التركية ، واتخذ أنقرة مقراً لها . وصرح بأن تركيا لم يبق لها بالخلافة حاجة ، ولم يتردد فى الجهر بأن هذه الخلافة جرت على تركيا متاعب لا قبل لها بها . عند ذلك قامت فى الهند وفى غير الهند من البلاد الإسلامية هيئات تريد أن تجعل الخلافة فى دولة إسلامية ، قديرة على الدفاع عنها . وقيل يومئذ إن إنجلترا ترحب بأن تكون الخلافة فى مصر ، كما قيل إن فى بعض البلاد الإسلامية اتجاهاً إلى أن صاحب عرش مصر أولى الملوك المسلمين بها . على أنه قيل فى نفس الوقت إن أهل الحجاز ، وإن السعوديين بنوع خاص ، وعلى رأسهم الملك عبد العزيز آل سعود الذى دخل الحجاز فاتحاً واستولى عليه ، لا يؤيدون هذا الاتجاه ولا يقرونه . ولهذا بدأت الأقاويل تتناثر فى هذا الأمر ، تظهر أحياناً وتختفى أحياناً أخرى ، ثم تزايدت فى أوائل هذا الصيف من سنة ١٩٢٥ .

وساعد على تزايدها أن ظهر ، فى أواخر الربيع وأوائل الصيف من هذا العام ، كتاب

وضعه القاضى الشرعى الشيخ على عبد الرازق جعل عنوانه : (الإسلام وأصول الحكم) ، دلل فيه على أن الخلافة ليست أصلاً من أصول الحكم فى الإسلام ، وأنها طرأت على الحكم الإسلامى فى عصور متأخرة عن العُصُر الأولى . والشيخ على عبد الرازق صديق قديم لى ، وهو من أسرة عبد الرازق ، وشقيق محمود باشا عبد الرازق أحد زعماء الأحرار الدستوريين . وقد أهدانى الشيخ على الكتاب فقرأته ، وكتبت عنه فى السياسة مقرظاً له مثنياً على طريقة البحث فيه . ولم يدر بخاطرى ، يوم أطريته هذا الإطراء ، أن سيكون لهذا الكتاب فى سياسة مصر أثر بالغ ، وأنه سيوجه أحزابها وجهة جديدة .

وكيف كان لى أو لغيرى أن يدور بخاطره مثل هذا الظن ، وقد كانت المكتبة العربية لذلك الحين تظهر فيها الكتب مختلفة ألوان التفكير فيها ، وكان الناس يعتقدون أن ما قرره الدستور من حرية الرأى وحرية الإعراب عنه محترم ؟ ! بل ، ألم تكن الصحافة تكتب فى موضوع الخلافة وفى غير موضوع الخلافة دون أن تفكر الحكومة فى التعرض لها ؟ وهذا الكتاب لم يتجاوز التدليل على فكرة اقتنع بها صاحبها ، وأورد على صحتها مختلف الأسانيد . فلو أنه كان مخطئاً لكان أكبر جزائه أن يتصدى له من يرد عليه ، ومن يفند حججه وأسانيده ، ومن يدلل على أن الخلافة أصل من أصول الحكم الإسلامى ، سواء أكان العالم الإسلامى دولة واحدة أم دولاً متعددة .

ولم يكن عقلى أنا ليتصور الأمر على غير هذا الوجه . فأنا ، كما قدمت ، أؤمن بحرية الرأى عن عقيدة ويقين ، ولهذا أحترم كل رأى وإن خالف رأيى ، كما أطالب غيرى بأن يحترم رأيى . وكما أننى أرى حقاً مقدساً لى أن أعارض بشدة بل بعنف ما أراه ليس حقاً ، أعترف لغيرى بحقه فى معارضة رأيى إذا هو لم يقتنع به واقتنع بنقيضه . هذه عقيدة نشأت عليها ، وآمنت ولا زلت أؤمن بها .

لكن الأمر جرى على غير ما تصورت . فقد توالت الأنباء بأن هذا الكتاب موضع بحث ، وأن محاكمة صاحبه محل تفكير جدى فى بعض الأوساط . وهو لن يحاكم أمام القضاء ؛ فليس فى كتابه ما يحرمه قانون العقوبات ، ولا غيره من القوانين التى تطبقها المحاكم . بل هو سيحاكم أمام هيئة كبار العلماء ؛ لأنه قاض شرعى حاصل على شهادة العالمية من الأزهر ، ولأن المادة ١٠١ من قانون الأزهر والمعاهد الدينية تقتضى محاكمة الحاصلين على شهادة العالمية أمام هذه الهيئة إذا هم ارتكبوا أمراً يتنافى مع كرامة شهادتهم الدينية .

وعدت إلى المادة ١٠١ هذه وتلوتها أكثر من مرة . وأشهد لقد قصر كل تفسير يمكن أن تفسر به عن إقناعى بمحاكمة كاتب حائز لشهادة العالمية ، لأنه رأى رأياً يخالفه غيره فيه . على أننى عدت بذاكرتى لهذه المناسبة إلى ما كان بينى وبين صديق أمين بك الرافعى من خلاف ، يوم عدل الدستور وأدخلت فيه المادة الخاصة بالمعاهد الدينية ، إذ نص فى هذه المادة على استمرار العمل بالقوانين والقواعد المرعية فى المعاهد المذكورة إلى أن يصدر البرلمان فى شأنها قوانين أخرى . لقد أريد إذن بإدخال هذه المادة استبقاء السلطان المطلق للقصر على رجال الدين ، وإن لم يخالفوا القوانين ! لكنى مع ذلك لم أر فى كتاب على عبد الرازق هذه المخالفة التى توجب محاكمته ، والتى يترتب عليها ، إذا رأت هيئة كبار العلماء ، إخراجه من زمرة العلماء ، ثم إخراجه تبعاً لذلك من وظائف الحكومة التى تؤهله شهادة العالمية لها ، وبعبارة أخرى : فصله من منصبه فى القضاء الشرعى .

ولم أتردد فى إثبات رأيى فى (السياسة) ، وفى الدفاع عنه بكل قوة . فما كنت لأفهم محاكمة رجل من أجل رأيه ، وبخاصة إذا كان هذا الرأى موضع نقاش وأخذ ورد . وما كنت لأفهم كذلك أن دفاع رجل عن رأيه يتنافى مع كرامة العالمية . لكن ما كتبت لم يكن ليغير من مجرى الأمور شيئاً ؛ فقد عقدت هيئة كبار العلماء جلسة لمحاكمة على عبد الرازق ، وقد حاكمته بالفعل لأنه نشر كتابه : (الإسلام وأصول الحكم) ، وقد رأت فى نشر هذا الكتاب أمراً يتنافى مع كرامة الهيئة التى ينتمى إليها ، هيئة العلماء ، ولذلك حكمت بإخراجه من زمرة هذه الهيئة ، وآن للسلطة المدنية ، تنفيذاً لحكمها ذاك ، أن تنظر فى فصله من منصبه فى القضاء الشرعى .

كان عبد العزيز باشا فهمى ، رئيس حزب الأحرار الدستوريين إذ ذاك ، هو وزير الحقانية ، وهو لذلك الوزير المسئول عن على عبد الرازق . وكانت أسرة عبد الرازق من الأساطين التى يعتمد عليها حزب الأحرار الدستوريين ، فأقل حقوقها على رئيس الحزب أن يحميها فى حدود القانون . وهذا ما اتجه إليه الرجل بكل نزاهة وأمانة واحترام للقانون . ولهذا الغرض شكل لجنة لتنظر الموضوع ، ولتشير عليه فيه . فليس يجوز فى نظام الدولة أن يفصل موظف من وظيفته إلا بحكم من مجلس التأديب المخصوص أو بقرار من مجلس الوزراء . ولا يمكن أن يفصل مجلس الوزراء موظفاً إلا إذا طلب الوزير الذى يتبعه هذا الموظف فصله ، وبين أسباب ذلك للمجلس . فإذا استبان عبد العزيز باشا فهمى ، وزير الحقانية ، أن القانون لا يقتضى فصل القاضى الشرعى الذى حكم بإخراجه من زمرة

العلماء لم يكن للمجلس أن يفصله .

كان عبد العزيز باشا يبحث ، عن طريق اللجنة التى شكلها ، عن مخرج من هذا الموقف المتناقض مع حرية الرأى وما قرره الدستور من كفالتها . لكن يحيى باشا إبراهيم ، رئيس الوزراء بالنيابة ، كان يلح عليه كل يوم طالباً فصل على عبد الرازق ، وكان عبد العزيز يستأنى ويستمهل ، يريد أن ينقذ موقفاً لا يدرى أحد ما عسى أن يؤول إليه أو يترتب عليه من النتائج .

أما نحن ، محررى السياسة ، فقد أخذنا على عاتقنا الدفاع عن حرية الرأى فى غير هوادة ، معتمدين على أن كل قانون يخالف الحقوق الأساسية التى قررها الدستور للمصريين قد أصبح لاغياً بنص الدستور نفسه . وقد ظن قوم يومئذ أننا كنا فى هذا متأثرين بصداقتنا للشيخ على عبد الرازق ولأسرة عبد الرازق كلها . وربما كان فى هذا القول جانب من الصدق . لكن هذا الجانب لم يكن هو الحافز الأقوى لنا ؛ بل كان اعتدادنا برأينا ، وحرصنا على احترام الدستور ، ومخافتنا أن يجر التهاون فى هذا الاحترام إلى نتائج محزنة تعوق تقدم البلاد – هو الحافز الأقوى ، وهو الدافع لشدتنا فى حملتنا شدة كنا نرجو أن ترد الأمور إلى نصابها الحق ، فتصون للمفكرين وأولى الرأى حريتهم وكرامتهم .

وإننى لجالس إلى مكتبى ، مساء السبت من أوائل شهر سبتمبر لتلك السنة ، إذ تحدث إلىَّ متحدث فى التليفون يقول إن عبد العزيز باشا فهمى أقيل من منصب وزير الحقانية وإن على باشا ماهر عين مكانه فيه . وكذبت الخبر فور سماعه ، فلم تجر العادة فى بلد دستورى بإقالة وزير من الوزارة ، بل جرت بأن تعدل الوزارة كلها . قال محدثى : لكنى أذكر لك هذا الخبر ، وفى يدى ملحق من جريدة الاتحاد ظهر الساعة يرويه . فأرسلت من جاء بملحق الاتحاد ، فإذا به يذكر الخبر كما رواه صاحبى من غير نقص ولا زيادة .

لم أطق حين أتممت قراءة الخبر صبراً . فماذا فعل الوزيران الدستوريان محمد على علوبة باشا وتوفيق دوس باشا ، وقد أخرج رئيس الحزب من الوزارة على هذا النحو المزرى بالحزب كله ؟ ولأعرف هذا اتصلت بكازينو سان استفانو بالإسكندرية تليفونياً ، وطلبت التحدث إلى توفيق باشا دوس ، وكان بينى وبينه من المودة منذ مرافعته فى قضية السياسة أمام محكمة النقض ما يعرفه . وسألته عن الخبر الذى نشرته الاتحاد ، فتلجلج قائلا : لا أدرى ! قد يكون الخبر صحيحاً ! قلت : أريد أن أعرف على سبيل القطع ؟ قال : نعم ، هو صحيح . قلت : فماذا فعلت أنت وعلوبة باشا ؟ قال : أرجوك يا دكتور هيكل

أن تهدئ من ثائرتك ، فالأمر يحتاج إلى روية . قلت : إذن سأدعو الحزب إلى الاجتماع غداً (الأحد) . قال : كلا ! بل ، ليكن الاجتماع يوم الثلاثاء . قلت فى حدة : يوم الثلاثاء ! إنا لن نستطيع أن نصبر على ما حدث إلى يوم الثلاثاء . فألح وألح ، ورجانى أن أكون هادئاً فيما أكتب . وانتهينا إلى الاتفاق على يوم الثلاثاء ، وأعلنت نبأ اجتماع الحزب مساء ذلك اليوم فى « السياسة » التى ظهرت صبح الأحد .

لم يكن للناس حديث ، مساء السبت وصبح الأحد وما تلاهما إلى يوم الثلاثاء ، إلا التكهن بما عسى أن يكون قرار الأحرار الدستوريين فى اجتماعهم . وكنت مقيماً إذ ذاك بفندق الكونتنتال ، لأن أسرتى كانت تصطاف بالإسكندرية . وكان أصدقائى يترددون علىّ ، يريدون الوقوف على رأيى فيما حدث . ولم أكن أتردد فى مصارحتهم بأنه لا مفر من أن يستقيل الوزيران الدستوريان ، غضباً لكرامة الحزب التى أهينت بإقالة رئيسه من الوزارة . فلم تبق المسألة ، بعد إقالة عبد العزيز باشا ، مسألة على عبد الرازق ، ولا مسألة هيئة كبار العلماء ، بل انتقلت إلى وضع جديد يتصل بكرامة الحزب كله أوثق الاتصال .

والظاهر أن الأمر فى الأوساط الرسمية بالإسكندرية كان أكثر دقة . فمنذ عين سير جورج للويد مندوباً سامياً لإنجلترا بمصر ، كانت مهمة مستر نيفل هندرسون أن يصرف الأمر فى حدود بقاء الأوضاع كما هى من غير تعديل . فلما أقيل رئيس الأحرار الدستوريين من الوزارة ، وبدأت الصحف تتحدث عن اجتماع مجلس إدارة الحزب وما قد يتمخض هذا الاجتماع عنه – اتجه تفكير الوزير البريطانى القائم بأعمال المندوب السامى إلى إيجاد حل يكفل بقاء النظام القائم فى مصر ، أى بقاء الوزارة مؤلفة من الأحرار الدستوريين ومن الاتحاديين . فكيف السبيل إلى ذلك بعد الذى حدث ؟ كثرت الاتصالات بين المستر نيفل هندرسون وحسن نشأت وتوفيق دوس ابتغاء الوصول إلى هذا الحل . أما نحن فى القاهرة فكنا قد سئمنا هذا التحكم البادى فى شئون الأحرار الدستوريين . وكان اتجاهنا إلى تخلى الحزب عن الاشتراك فى الوزارة .

ولكى نصل إلى تحقيق هذا الغرض تعددت اتصالاتنا بالقاهرة ، وكان أهمها بينى وبين محمود باشا عبد الرازق . وقد اتفقنا على أن يرأس اجتماع الحزب مساء الثلاثاء صاحب السماحة السيد عبد الحميد البكرى نقيب الأشراف بمصر ، لتقضى هذه الرياسة على ما كان يقال من خروج الشيخ على عبد الرازق ، أو خروج جريدة السياسة فى مقالاتها تأييداً لحرية الرأى ، عن موجب حكم الإسلام . واتفقنا كذلك على أن يكون مدار المناقشة فى

الجلسة حول كرامة الحزب التى أهينت ، وألا نتعرض لأى شيء آخر . ثم اتفقنا على القرار الذى يعرض على الهيئة باستقالة الوزيرين الدستوريين من الوزارة غضباً لهذه الكرامة .

ولقد علمت أن اتصالات كثيرة كانت تجرى بين المسئولين بالإسكندرية وبين جماعة من أعضاء مجلس إدارة الحزب ، لحملهم على معارضة تخلى الحزب عن الاشتراك فى الوزارة ، لما يترتب على ذلك من تقوية الوفد تقوية قد تعود به إلى الحكم وإلى الطغيان فيه . لكنا لم نكن نعبأ كثيراً بما يصلنا من أنباء هذه الاتصالات ، لأن الأحرار الدستوريين جميعاً كانوا قد ضاقوا ذرعاً بهذا الحزب الجديد الذى لا يمثل أحداً والذى يتبدى مع ذلك وكأنه كل شيء فى البلاد : له السلطان ، وله الحكم ، وله الأمر فى الجليل والدقيق من شئونها .

وعلمت مساء الاثنين أن توفيق باشا دوس وحلمى عيسى باشا سيحضران من الإسكندرية بالقطار الذى يصل القاهرة فى الصباح الباكر من يوم الثلاثاء ، وإنهما سيحاولان تجديد الاتصالات بالدستوريين لبقاء الحزب فى الوزارة . وإنى لهابط بالمصعد من غرفتى فى الفندق صبح الثلاثاء ، إذ لقينى سيد باشا خشبة ساعة خروجى إلى بهو الفندق . وقد ابتدرنى بعد التحية ، محتجاً على مقالات السياسة تأييداً لكتاب على عبد الرازق ، ضارعاً إلىّ أن أدع شئون الدين لرجال الدين . قلت : ولكننا نؤيد حرية الرأى التى قررها الدستور ، فإن شئتم ألا يحترم الدستور ، فأنا مستعد أن أترك السياسة وتحريرها . قلت ذلك فى حدة دعت الرجل ليدعنى وشأنى . وعرفت أن حلمى باشا عيسى وتوفيق باشا دوس وجماعة معهما مجتمعون فى أحد أبهاء الفندق . فذهبت إليهم وجلست معهم ، فإذا أحد ممن معهم يحاول أن يقنعنى بضرورة التريث عسى أن يوجد للموقف حل يرد على الأحرار الدستوريين كرامتهم . قلت : الحل يسير ! فإما أن يعود عبد العزيز باشا فهمى إلى الوزارة ، وإما أن يقال يحيى باشا إبراهيم رئيس حزب الاتحاد منها ، فيتساوى الحزبان . ورأى الحاضرون اقتراحى عجباً ، فأراد توفيق باشا دوس أن يغير مجرى الحديث ، وأن ينقد مقالى الذى ظهر صبح ذلك اليوم ويبين أن فيه طعناً على يحيى باشا إبراهيم . قلت : هذا موضوع آخر نناقشه فى الحزب ، وأنا مستعد لتحمل نتائجه أياً ما تكون . الأمر الذى اجتمعتم له هاهنا ، والذى نجتمع له هذا المساء فى مجلس إدارة الحزب ، لا صلة له بهذا المقال ولا بغيره مما تنشره السياسة . إننا مجتمعون لنقرر النتائج التى نرتبها على إقالة رئيس حزبنا ، وليس فى جدول أعمالنا شيء آخر ننظره .

كان عبد العزيز فهمى باشا لا يزال إلى هذه الساعة بالإسكندرية . وكان قد أزمع المجيء

إلى القاهرة بالقطار الذى يصل إليها حول الساعة الرابعة بعد الظهر . لهذا رأيت واجباً أن أخف للقائه بمحطة السكة الحديد ، وأن أطمئنه إلى ما اتفقنا عليه ، وإلى أن رجاءنا كبير جداً فى تحقيقه . ووصل الرجل فاستقبلته ، فألفيته ، متجهماً ، فلاطفته ما استطعت ، ثم ركبت معه سيارة إلى منزله بمصر الجديدة ، ونزلت معه داره ، وقصصت عليه كل ما أردت أن أذكره له . وألفيت الرجل أشد ما يكون وجلا ، خشية أن تؤثر الحكومة فى أعضاء مجلس الإدارة ، وخيفة ألا يستقيل علوبة باشا ودوس باشا لو أن قراراً صدر من الحزب باستقالتهما . قلت : إن علينا أن نؤدى الليلة واجبنا فى أن نصدر القرار الذى يرد عن الحزب الإهانة التى لحقته ، والذى يحفظ عليه كرامته ، وأن ننظر بعد ذلك فيما يكون تصرف الوزيرين .

واجتمع مجلس الإدارة مساء فى دار الحزب . وكان اجتماعاً تاريخياً حقاً . بل لعلى لا أغلو إذا قلت إنه كان أعظم اجتماع سياسى فى تاريخ الأحزاب المصرية منذ النهضة القومية . كان كذلك بما دار فيه ، وبالنتائج التى ترتبت عليه .

تولى سماحة السيد عبد الحميد البكرى رياسة هذا الاجتماع الذى دام ثلاث ساعات ونصف ساعة . وقد بدأ توفيق دوس باشا يعرض ما حدث ، ويذكر ما دار بينه وبين رجال القصر ، وما دار بخاصة بينه وبين مستر نيفل هندرسون المندوب السامى البريطانى بالنيابة ، من أحاديث يراد بها تخطى هذا الموقف الدقيق . وقد استغرق عرضه لهذا كله ما يزيد على ساعة ونصف الساعة . وتكلم بعده علوبه باشا كلاماً موجزاً فى الاتجاه نفسه . فلما فرغ الوزيران من عرض ما كان بالإسكندرية ، تكلم الأستاذ محمد عبد الجليل أبو سمرة ، فطلب إلى الهيئة أن تتخذ القرارات التى كنا قد اتفقنا عليها . وتلا هذه القرارات وفى مقدمتها استقالة الوزيرين الدستوريين ، وتخلى الحزب عن الاشتراك فى الوزارة . على أنه بعد أن تلاها أراد التعليق عليها قائلا إنه يعجب كيف بقى الوزيران فى منصبهما بعد إقالة رئيس الحزب ، وبعد هذه اللطمة التى أصابت الحزب فى صميم كرامته . وقاطعه توفيق دوس باشا قائلا : إننا نعرف واجبنا ، ونحن لم نحضر إلى هنا ليشتمنا عبد الجليل بك . فإذا أريد بالمناقشة أن تجرى على هذا المنوال ، فمن حقنا أن نتصرف بوحى تقديرنا لواجبنا ، أيًّا كان القرار الذى يصدره الحزب . هنا رأيت واجباً أن أتدخل ، وأن أوجه اللوم إلى صديقى عبد الجليل بك على عبارته ، وأن أذكر أننا مجتمعون أسرة واحدة لنتشاور فى الواجب علينا لحزبنا وبلادنا ، وأن الوزيرين الدستوريين أحسنا كل الإحسان بأن تركا التصرف للحزب ، ولم يعلنا من جانبهما أية خطة يتبعانها مستقلين برأيهما .

بهذا الكلام سكن الجو بعد أن أوشك أن يثور ، ودارت المناقشة فى جو عائلى . وكان مرمـاها المحافظة على كرامة الحزب وعلى مصلحة البلاد ، وعدم الاعتماد على وعود يبذلها المندوب السامى بالنيابة أو تبذلها جهات أخرى . فقد تعودنا من هذه الوعود ما يحملنا على الشك كل الشك فى صدقها . وقد تناول الحديث فى الموضوع بعض أعضاء مجلس الإدارة . وإننى لأذكر اليوم أن أحداً لم يعترض على القرارات التى تلاها عبد الجليل ، ولم يتقدم بقرار يناقضها . فلما رأى توفيق باشا دوس قوة التيار إلى ناحية استقالة الوزيرين الدستوريين وتخلى الحزب عن تبعات الموقف ، قال : لكننى وعدت مستر نيفل هندرسون ألا ننشر قراراً فى الموضوع قبل ثلاثة أيام ؟ قلت : إذن يبقى القرار سراً ولا تنشره السياسة قبل هذا الموعد . وصدر القرار واتفقنا على إرجاء إذاعته هذه الأيام الثلاثة . لكن الاجتماع لم يلبث حين انتهى أن تـدفق إلى مكانه عديدون من أصدقائنا كانوا ينتظرون بفارغ الصبر نتيجته . فلما سألوا عنها لم يخفها بعض الأعضاء عليهم ، وذكروا أن القرار صدر بالإجماع . فاندفعوا إلى ناحية الوزيرين يوسعونهما تقبيلا وتهنئة وإكباراً . عند ذلك قال لى توفيق باشا دوس : لم يبق محل لإرجاء النشر . فستنشر كل الصحف هذه القرارات صبح غد . فلتنشرها السياسة ، وأنت فى حل من وعدك بإرجائها .

بينما كانت جلسة الحزب معقودة بداره بشارع المبتديان ، كان عبد العزيز فهمى باشا قد جاء من مصر الجديدة إلى فندق الكونتنتال ، وجلس فى شرفة الفندق منتظراً نتيجة الاجتماع . ولقد بعث من الجالسين معه من سأل غير مرة بالتليفون عما إذا كانت الجلسة قد انتهت ، فإذا عرف أنها لا تزال مستمرة أبدى عجبه لطولها . فلما انتهت إلى القرارات التى قد أخبرته بها ساعة مجيئه بعد الظهر من الإسكندرية ، اطمأن وعاد إلى منزله مستريحاً إلى أن الحزب قد انتصف لكرامته .

طالعت صحف الصباح الجمهور المصرى بقرار الحزب ، وبأن الوزيرين الدستوريين عادا إلى الإسكندرية لتقديم استقالتهما من الوزارة . وعلى رغم ما توهمه بعضهم من أنهما أو أحدهما سيجدان مخرجاً من هذا القرار ، لم يمض يومان حتى كانت الصحف كلها قد نشرت استقالتهما . وبعد أيام جاءت الأنباء من أوربا بأن إسماعيل صدقى باشا بعث باستقالته وهو بمصيفه ، وبأن استقالته قبلت فور وصولها . ولعل قبولها بهذه السرعة كان مظهراً من مظاهر الغضب لتضامن رجل مستقل ليس مرتبطاً مع الأحرار الدستوريين برابطة الحزبية ، وتنفيذه قرار هؤلاء الأحرار الدستوريين الذين وجدوا مايحتجون به لاستقالتهم ، ولتخليهم عن تبعات

كان منتظراً أن يحملوها إلى النهاية برغم كل اعتبار

لم يكن تعديل الوزارة بالأمر العسير ، ولم يكن غياب زيور باشا رئيس الوزارة عن القاهرة ليقف عقبة فى سبيل التعديل ! فقد أبلغ نبأ هذا التعديل تلغرافيًّا وهو مقيم بفيشى فى فرنسا ، ووافق عليه تلغرافيًّا كذلك ، ولم يعنه من أمره كثير ولا قليل ، ولم يدعه ما حدث إلى التفكير فى العودة إلى مصر ! وما باله يعود وهو يعلم أن الأمور تجرى فى غيابه وفى حضوره على حد سواء ؟ ! ثم ما باله يحضر وفى مقدوره أن يوافق بالتلغراف على كل ما يطلب منه أن يوافق عليه ؟ ! فلو أن تعديلا جديداً فى الوزارة أريد إجراؤه ، ولو أن أمراً أجل خطراً من تعديل الوزارة أريد أن يتم ، لما عاد به شىء من ذلك عن إتمام استجمامه فى بلاد المياه التى ألف أن يستجم فيها ، ولما دعاه لأن يسرع بالعودة إلى منصب تصرف أموره نفسها من غير حاجة إليه !

أما مستر نيفل هندرسون ، القائم بأعمال المندوب السامى البريطانى فنظر إلى الأمر غير نظرة زيور باشا . فهو مسئول عن بقاء الحال فى مصر لا تتغير حتى يحضر السير جورج للويد ، ليتولى تصريفها فى حدود السياسة التى يشير بها على وزارة الخارجية البريطانية وتقره هذه الوزارة عليها . لهذا كانت مقابلات مستر نيفل هندرسون ودوس باشا قبل أن يجتمع الأحرار الدستوريون ليصدروا قرارهم . فلما صدر هذا القرار خشى أن تتبعه خطوات أخرى تزيد الموقف ارتباكاً . ولقد ظن أن هذه الخطوات الجديدة قد تترتب على حملة صحفية بين الأحرار الدستوريين والاتحاديين . لهذا خاطب مستر جراند دلانى رئيس وكالة روتر بالقاهرة ، وطلب إليه أن يدعونى لنتحدث معاً فى الموقف . وخاطبنى مستر دلانى عما إذا كنت أجد ما يمنعنى من مقابلة مستر نيفل هندرسون . وأجبته بأنى لا يمنعنى مانع من مقابلته إذا هو دعانى لذلك ، على أن تكون المقابلة يوم الجمعة لأنى لا أذهب إلى الإسكندرية إلا فى ذلك اليوم . ودعانى مستر نيفل هندرسون وخاطبنى فيما حدث ، وقال إنه لم ير أن يتدخل قبل إقالة عبد العزيز باشا فهمى ؛ إذ قيل له إن الخلاف بين وزير الحقانية وزملائه واقع على مسألة دينية ، وإنجلترا تأبى أن تتدخل فى المسألة الدينية . ثم رجانى ألا تستمر « السياسة » فى الحملة التى بدأتها على حزب الاتحاد ، فلعل سير جورج للويد يجد عنه حضوره حلا لهذه المشكلة السياسية . أما هو فلا يتعدى اختصاصه تصريف الأمور الدارجة . قلت : إذا كفت جريدة الاتحاد عن مهاجمة الأحرار الدستوريين فكرت فى الأمر ، فإن لم تفعل فواجبنا أن نرد كل هجوم علينا بما يزيد عليه أضعافاً مضاعفة .

وعدنى الرجل أن يبذل غاية جهده لتحقيق ما طلبت ، ورجانى أن أمر به بعد أسبوع لنتناول الأمر بالحديث كرة أخرى . وعدت بعد أسبوع فقابلت الرجل ، وحملتنا على حزب الاتحاد لم تنقطع لأن حملتهم علينا لم تنقطع ، ولم يكف أينا . ويئس الرجل ، وأبدى لى يأسه فى مقابلتنا الثالثة والأخيرة . وكذلك سارت الأمور فى مجراها الطبيعى .

فى هذه الأثناء أخبرنى عبد العزيز فهمى أن توفيق دوس باشا بعث إليه يستقيل من الحزب ، ونشرت الصحف نبأ هذه الاستقالة . ولقد حز هذا النبأ فى نفسى ، فلم يكن قد مضت أشهر على مرافعة توفيق باشا أمام محكمة النقض فى قضية « السياسة » مرافعة أعجبت بها كل الإعجاب ، وصدر حكم ببراءتى على أثرها ، وحفظت لتوفيق دوس من أجل ذلك فى نفسى أعمق عواطف التقدير . وسارعت فتحدثت إلى توفيق باشا بالتليفون ، ورجوته أن يتريث فى هذا الأمر حتى نلتقى آخر الأسبوع بالإسكندرية . ودعانى إلى طعام الغداء بمنزله يوم الجمعة الذى تلا حديثنا ، فذهبت إليه وبقيت معه عدة ساعات التمست فى أثنائها كل وسائل الإقناع رجاء أن يعدل عن استقالته ، فإذا هو متمسك بها تمام التمسك . وهو لم يدل إلىّ بحجة مقنعة تسوغ تمسكه هذا . فهو يعرف صدق مودتى له ، وهو يعلم أننا لم نتخذ القرار الذى انتهى إليه الحزب إلا بعد تدقيق هدانا إلى إجماع على رأى اشترك معنا فيه . وهو لم يكن يرى فى تصرف أحد منا خطأ يمسه ويدعوه للتشدد فى موقفه . لكنه مع ذلك لم يكن مستطيعاً أن يعدل عن استقالته بعد أن عرفها الناس . قلت : فأرجوك إذن أن ترجئ أمر البت فيها ، حتى يعود إخواننا الغائبون الآن بأوربا ! فلعل عدلى باشا وثروت باشا وصدقى باشا ومحمد محمود باشا والدكتور حافظ عفيفى ، ومن إليهم ، يجدون الوسيلة لبقائك معنا : فأنت من مؤسسى الحزب الأولين ، وممن ضحوا فى سبيل بنائه وفى سبيل بقائه بالجهد والمال . والخير لنا ولك فى أن نبقى متعاونين معاً فى المستقبل ، كما كنا متعاونين معاً فى الماضى . وسكت الرجل ولكنه لم يعدنى بشىء

والتقيت بعد عودتى إلى القاهرة مع عبد العزيز فهمى باشا ، وقصصت عليه حديثى مع دوس باشا ، فقال : لقد أحسنت صنعاً بإطالة الحبل له . وأغلب ظنى أنه ارتبط مع غيرنا بعهود ، ولم يستطع تنفيذها فى جلسة الحزب ولا بعدها ، فرأى أن يستقيل من الحزب ليسوغ مركزه ، وليدلل على أنه كان صادقاً فيما قطع من عهد وإن لم يستطع من بعد تنفيذه .

لفتت هذه التطورات نظر الرأى العام فى مصر ، وجعلت الناس يتكهنون بما سيكون بعدها . وإنى لجالس ذات صباح فى شرفة الكونتنتال ، إذ أقبل على حفنى بك محمود

شقيق محمد باشا محمود ، وبدأ يحدثني حديثاً أثار بادئ الرأى عجبي . وكان حفني فى ذلك الحين وفدياً من أنصار سعد زغلول ومن المقربين إليه . وقد بدأ حديثه بالثناء علىّ وعلى قرار الحزب ثناء تشوبه مبالغة جعلتني أوثر الحذر . ثم إنه أشار إلى إمكان التفاهم بين الأحرار الدستوريين والوفد ، بعد أن انحسم ما بين الأحرار الدستوريين والاتحاديين . قلت وقد تولتني الدهشة : كيف وقد كنا إلى أسابيع مضت فى خصومة أعنف الخصومة ، وكان بعضنا يتهم بعضاً أشد التهم ؟ ! ثم كيف ولا يزال سعد وأنصاره يحسبون أنهم الأغلبية ، فإذا عادوا إلى الحكم عادوا سيرتهم الأولى ؟ ! قال : أوتحسبهم لم يتلقوا درساً من التجربة التى مرت بهم ؟ فإذا صح أن عادوا إلى الحكم ساروا غير سيرتهم السابقة . وقد أثبت الأحرار الدستوريون صلابة عودهم وشدة مراسهم ، وأنهم لا يخضعون لطغيان أيًّا كانت قوته . وأيًّا كان الأمر ، فطغيان سعد باسم الشعب أيسر من طغيان نشأت باسم القصر . وطغيان ممثل الشعب يسير محاربته ، لكن طغيان ممثل القصر ليس أمره بهذا اليسر ، وقد تمتد يد القانون إلى من يحاول الوقوف فى طريقه . قلت : إننى أمقت الطغيان أيًّا كان لونه ، وأيًّا كان مصدره . ونحن الآن ننتظر عودة إخواننا وأصدقائنا الأحرار الدستوريين الذين سافروا إلى أوربا ، وهم عما قريب عائدون . ويومئذ يكيف الأحرار الدستوريون سياستهم على هدى مبادئهم . أما اليوم فحسبنا موقف حفظ على الحزب هيبته وكرامته ، وإن غداً لناظره قريب .

كان الدكتور حافظ عفيفى أول من عاد من رجال الحزب من أوربا . وقد لقيته على أثر عودته ، فهنأنى بموقف الحزب وبموقف السياسة فى الأزمة الأخيرة . ولما قصصت عليه تفصيل ما حدث ذكر أنه مطمئن إلى أنه متى جاء إخواننا من أوربا وضعنا سياسة ننقذ بها الدستور الذى دافعنا عنه مادافعنا ، وضحينا فى سبيله ما ضحينا ، وننقذ الحياة النيابية المهددة فى وضعها الحاضر شر تهديد .

وعاد إخواننا وأصدقاؤنا جميعاً من أوربا . وكان اتجاه إسماعيل صدقى باشا إلى إعادة المياه بيننا وبين القصر إلى مجاريها . ولعله كان راغباً فى هذا لأنه رأى مستر نيفل هندرسون ميالا إليه ، ويود لو استطاع أن يتمه قبل حضور سير جورج للويد إلى مصر . وإنما يحملنى على هذا الظن أننى كنت عائداً من الإسكندرية يوماً ، فصادفت فى القطار صدقى باشا ، فدعانى إلى الجلوس معه . وتحدثنا فرأيت منه هذا الميل ، ورأيته يعارض اتجاهى فى محاربة الاتحاديين ، ثم رأيت حجته فى ذلك أن الإنجليز هم أصحاب القوة ، فمن حسن السياسة عدم الوقوف فى وجههم بأكثر مما حدث . ولم أقنع أنا بهذا المنطق . فقد كانت سياسة الإنجليز

ترمى أول الأمر إلى قيام وزارة الوفد الأولى ، حتى تكون الوزارة الدستورية التى تستطيع أن تفاوضهم ، وأن (تسلمهم البضاعة) على حد تعبيرهم . فلما رأوها غير قادرة على مواجهة الرأى العام المصرى بالتسليم بالنظرية البريطانية فى السودان قلبوا لها ظهر المجن . وذلك كان شأنهم مع وزارة عدلى باشا حين فاوضهم ، ثم مع وزارة ثروت باشا يوم اختلفوا معها على نصى السودان فى الدستور . لكن صدقى باشا لم يسلم بحجتى هذه ، وتركنى ونزل فى طنطا ليذهب إلى مزرعته القريبة منها .

وما كان لنا أن نعدل بأى حال عن السياسة التى أقرها الحزب يوم قرر اعتزال وزيريه بعد إقالة رئيسه ! لهذا كانت حملتنا على الوزارة القائمة وعلى حزب الاتحاد بالغة غاية الشدة ، وكان فيها من التهكم بهذا الحزب الجديد ما جعله منذ مولده هزيلاً ضعيفاً غاية الضعف .

وجاء حادث جعل عدولنا عن هذه السياسة مستحيلا . ذلك أننا تعودنا أن نقيم احتفالا سنوياً بيوم تأليف الحزب وظهور السياسة . وكان موعد هذا الاحتفال ، فى ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٢٥ . وأعددت أنا خطاباً لهذه المناسبة ، وأعد عبد العزيز فهمى باشا خطاباً سياسياً يلقيه فى هذا الحفل . وأقبل على السرادق الذى أقمناه ما يزيد على ألفين ونخبة من السيدات أعددنا لهن مكاناً خاصاً . فلما فرغت من خطابى ، وألقى عبد العزيز باشا خطابه ، لم يبق بين الحاضرين من لم يستخفه الطرب ، أو يعلوه الوجوم ، أو تختلط فى نفسه العواطف المتباينة لسماع خطاب رئيس الحزب ، فقد سرد أسباب الأزمة التى انتهت بخروج الأحرار الدستوريين ثم تعرض ليحيى باشا إبراهيم ، رئيس حزب الاتحاد ورئيس الوزارة بالنيابة يوم إقالة عبد العزيز باشا ، تعرضاً أقل ما يوصف به أنه السخرية اللاذعة والاستخفاف المقذع . فيحيى باشا لم يكن بالرجل ذى الشأن فى شىء مما حدث . إنما كان يؤمر فى كل شىء فيأتمر . يؤمر بأن يكون رئيس حزب ، فيكون رئيس حزب . ويؤمر بأن يفعل ما شاء آمروه فإذا كل شىء يتم وهو لا يكاد يدرى . هو على تعبير عبد العزيز باشا أداة لا أكثر : (شالوه فانشال ، وحطوه فانحط !) ويخلص عبد العزيز من هذا إلى أن حسن نشأت ، رئيس الديوان الملكى بالنيابة ، هو الذى يحرك هذه الدمية اللينة الطيعة التى تنشال وتنحط ولا تدرى لِمَ انشالت ولا لِمَ انحطت . ثم يوجه عبد العزيز الخطاب إلى حسن نشأت ، خطاباً يبدو ليناً فى أوله . فهو يرجو السامعين أن يقولوا له : حنانيك يا نشأت ! ورفقاً بالبلاد ! وأن يبصروه بعواقب سياسته الوخيمة . فإن ارعوى فبها ، وإلا وجهوا له القول العنيف أشد العنف ، وقالوا له : أيها الشاب المفتون ! غرك مركز حسبت نفسك فيه صاحب الأمر والنهى !

ثم زادوا على العنف والتأنيب ، ورفعوا إلى مقام جلالة الملك رأيهم فى تصرفات هذا الشاب المعيبة

كان عبد العزيز يلقى عباراته فى لهجة المؤمن بكل كلمة يقولها ، فكان الحاضرون يقابلون ما يقول بالتصفيق الحاد . فلما نشر هذا الخطاب النارى فى السياسة صبح الغد ، تناوله الناس وجعلوا يتلونه فى الأندية والحلقات وكلهم الإعجاب به ، لأنه عبر عما فى نفوسهم جميعاً مما لم يكن أحد منهم يجرؤ على قوله .وبلغ من إعجاب الناس به أن حفظ الكثيرون أجزاء عدة منه عن ظهر قلب ، ثم توالت علينا الرسائل يطلب أصحابها أن نعيد نشره . وأعدنا نشره فى (السياسة) بالفعل فكأنما هو خطاب جديد ؛ تناوله الناس كرة أخرى بالتلاوة والتعليق ، ثم كانوا هذه المرة أكثر جرأة فى تلاوته وفى التعليق عليه .

بهذا تكون رأى عام قوى جعل من كل ما يقال عن حزب الاتحاد ، وعن الذين ينضمون إليه ، سخرية الساخر وعبث العابث . وبهذا انقطع كل رجاء فى أن تعود السياسة السابقة ، سياسة اجتماع حزبى الأحرار الدستوريين والاتحاديين فى وزارة . وبهذا أطلقت « السياسة » لنفسها العنان فى التهوين من أمر حزب الاتحاد والقائمين عليه ، وفى التهوين من أمر وزارة زيور باشا وسياستها .

فى هذه الأثناء جاء جورج للويد إلى مصر ، وآن لمستر نيفل هندرسون أن يتخفف من تبعاته ويدعها للمندوب السامى يصرفها كما يشاء . ثم أعلنت الصحف أن محمد باشا الشريعى وصالح باشا لملوم سيقيمان للسير جورج للويد حفلة تكريم بفندق الكونتنتال . وأقيمت هذه الحفلة ، وكنت فيمن دعوا إليها . وإننى لعلى المائدة أتناول الشاى إذ علمت أن زيور باشا ، وكان جالساً إلى مائدة بعيدة عنى ، قد وجه القول إلى حماى عبد الرحمن رضا باشا يقول له : إن ما أكتبه ، وتكتبه جريدة السياسة عن وزارته ، لا يمكن الصبر عليه ، وإنه مستعد لحبس (هيكل) ، إذا استمرت السياسة فى حملاتها عليه . ولم ألبث حين سمعت هذه العبارة أن ثار الدم فى عروقى وقلت مغضباً : زيور هذا يحبسنى أنا ! إذن فأنا أتحداه أن يفعل . هذا الرجل الذى لا يقدر مواقع كلامه أكثر مما يقدر مسئولياته ، والذى آثر أن يبقى بأوربا يلهو ويلعب وهو رئيس وزارة تعصف بها الرياح ، يظن فى مقدوره أن يحبسنى ! لعله لم ينس أن سعدًا كان أكثر منه أيدًا وأعظم قوة ، وأنه حاول ما يتوهم زيور باشا أنه قادر عليه فلم يقدر . ألا إن هذا الرجل البدين المستهتر ليهذى ! ! وحاول المحيطون بى تسكين جدتى إكراماً لحفل دعيت إليه . فلما انتهى الحفل خرجت إلى بهو الفندق ، ولا يزال

الغضب آخذًا منى . عند ذلك أحاط بى حلمى باشا عيسى وزير الداخلية ، ومحمود فهمى القيسى بك مدير الأمن العام ، وغيرهما ، وجعلوا يهدئون من حدتى محاولين إقناعى بأن زيور باشا رجل لا يزن ألفاظه ، فلا محل لأن أغضب مما يقول .

أوردت الحديث السابق أصور به أمرين . أحدهما تقدير رئيس الوزارة لما يجوز وما لا يجوز أن يقال ، والثانى ضعف الوزارة ضعفاً جعل من أعضائها من يصف رئيسها بسوء التقدير ، ورئيس الوزارة فى العادة موضع التقدير من زملائه . وتستطيع ، وقد ارتسمت أمامك هذه الصورة ، أن تقدر مبلغ ما كان للوزارة من هيبة واحترام فى نفوس الناس . مع هذا كانت الوزارة تحسب أنها قادرة على أن تنهض بالعبء الملقى على عاتقها ، وأن تصدر قانون الانتخابات على النحو الذى تريده ، وأن تجرى الانتخابات تحقق بها لنفسها أغلبية برلمانية . بل لقد بلغ من تصورها الأمور أن حسبت أنها قادرة على أن تضع للهيئات السياسية نظاماً تستطيع عن طريقه أن تحل هذه الهيئات أو تصل بها إلى ما يشبه حلها . وقد وضعت لهذا الغرض قانوناً أصدرته بالفعل ، فقمنا نحن الأحرار الدستوريين وقامت الأحزاب الأخرى كلها فى وجهه ، قومة كانت نتيجتها أن منع نشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ، وأن امتنع لذلك تنفيذه ، فكان هذا دليلا على ضعف الوزارة وعلى أنها مؤذنة بالزوال لا محالة .

كان طبيعيًّا ، وقد رأينا ورأت سائر الأحزاب ما يتعرض له الدستور وتتعرض له الحياة النيابية نتيجة لهذه السياسة الجديدة — أن تتحد وجهة الأحزاب كلها لمقاومة هذه السياسة . ترى ، أيؤدى اتحاد الوجهة إلى تفاهم صريح ، يزيل ما بين هذه الأحزاب من خلاف ، وينتهى بها إلى الاتفاق على أغراض الحكم ومراميه فى شئون البلاد الداخلية والخارجية ؟ كان التنبؤ بشىء إيجابى فى هذا الأمر عسيراً . لكن لهجة صحف الوفد فى حديثها عن الأحرار الدستوريين ، ولهجة السياسة فى حديثها عن الوفد ، لم يبق فيها شىء من المرارة والعنف اللذين ألفهما الناس منذ ظهرت جريدة السياسة ، بل اتجه التيار كله لمقاومة هذه النزعة الدكتاتورية التى كان حزب الاتحاد مظهرها ورمزها ، والتى أدت إلى إقالة رئيس الأحرار الدستوريين . واستمر الأمر على ذلك زمناً ، ثم تحدث الناس فى وجوب التزاور بين زعماء هذه الأحزاب ، إيذاناً بأن الخصومة القديمة انقضت . وعلمنا أن سعد باشا لا يرى بهذا التزاور بأساً ، بل هو يرحب به . أما عبد العزيز فهمى باشا فأبى أن يزور سعداً أو أن يزوره سعد ، ذاكراً أنه يعتقد عن إيمان أن سعداً هو الذى جر على البلد ما تعانى وأن خلافه مع سعد لم يكن يتعلق شخصه هو ، بل بما يؤمن أن مصلحة البلاد تقتضيه . قيل له : فليزر سعد دار الحزب ودار السياسة ،

فى ذلك من المعنى ما يقوى المعارضة ، ويضعف الحكومة ، ويعيد الحياة النيابية ، وكلنا نطمع فى إعادتها . وكان جواب عبد العزيز : إن دار الحزب دارى ، ودار السياسة دارى ، لا فرق بينهما وبين منزلى الذى أقيم به ، فليس مقبولا أن أرفض زيارة سعد منزلى ، وأن أقبل زيارته دار الحزب . وتشبث عبد العزيز بموقفه هذا ، تشبثاً لم يكن بد من النزول على رأيه فيه .

وانتقل الحديث من تزاور الزعماء إلى تفاهم الأحزاب والأساس الذى يبنى عليه هذا التفاهم ، درءا للخطر الذى تواجهه البلاد فى حياتها الدستورية . ولم يكن عبد العزيز يعترض على هذا التفاهم أو يعارضه ، بل كان على رأس إخوانه وزملائه جميعاً فى ضرورته . وقلنا يومئذ إن خير أساس لهذا التفاهم احترام الدستور نصاً وروحاً . ولما كان حل مجلس النواب بعد ساعات من انعقاده فى ٢٣ مارس سنة ١٩٢٥ مخالفاً للدستور ، لأن الدستور لا يجيز حل مجلس النواب مرتين فى دورة واحدة للسبب ذاته ، وقد حل هذا المجلس للسبب الذى حل من أجله المجلس الذى سبقه – فمن الواجب احترام الدستور والاتفاق على أن هذا الحل باطل وكأنه لم يكن ، وعلى أن هذا المجلس يجب أن يعود إلى الاجتماع . ولما كانت للوفد أغلبية فى المجلس ، ظهرت حين انتخاب الرياسة ، لم يجد سعد باشا حجة يعترض بها على هذا الأساس فأقره . ولعله لو أراد لوجد الحجة للاعتراض . لكنه كان حريصاً على أن يتم الاتفاق بين الأحزاب حتى تستطيع الأمة متفقة الكلمة متحدة الصفوف ، أن تبلغ ما تريد ، وأن يتحقق بذلك الأساس الذى يقوم عليه الدستور ، من أن مصدر السلطات كلها الأمة . بهذا توطد ركن الاتفاق ، واتفقت كلمة الأمة ممثلة فى جميع أحزابها ، خلا حزب الاتحاد ، على مقاومة السياسة التى يراد فرضها على البلاد ، والتى تقوض ركن الدستور والحياة النيابية من أساسه .

لم يتم الاتفاق على هذا الأساس فى أيام أو أسابيع بل استغرق البحث فيه وإتمامه ثلاثة أشهر أو نحوها . وفى أثناء الشهور الثلاثة كانت أسباب التقارب بين الأحزاب تزداد كل يوم توثقاً . اتفقت الأحزاب كلها على الاحتجاج على الاتفاقية التى عقدتها الوزارة مع إيطاليا خاصة بجغبوب ، ووضعت لذلك صيغة مشتركة وقعها كل حزب منفرداً . ووقع كل حزب منفرداً كذلك صيغة مشتركة احتجاجاً على تصرفات معينة قامت بها الحكومة . بهذا وبمثله كانت الخطوات تطرد نحو التفاهم والاتفاق ، حتى بلغت الاتفاق على الأساس الذى ذكرته ، أقصد بقاء مجلس النواب الذى انتخب فى مارس لأن حله كان باطلا .

كان عبد العزيز باشا فهمى يوقع الاحتجاجات التى يتفق مع الأحزاب ومن بينها الوفد

على صيغتها . وكان لذلك يدفع كما قدمت إلى التفاهم بين هذه الأحزاب . ولقد سألته يوماً : ألست مقتنعاً بأن هذا الائتلاف الذى تسعى الأحزاب إليه ضرورة سياسية لا مفر منها لعلاج الموقف الحاضر؟ وكان جوابه : لا شبهة عندى فى ذلك ، وأنا مقتنع به كل الاقتناع . قلت : ألا ترى أن التقاء عبد العزيز فهمى وسعد زغلول يعاون على هذا ؟ إن الرأى العام المصرى يتلقى أنباء تفاهم الأحزاب وائتلافها بشوق وغبطة ليس كمثلها شوق ولا غبطة . ولا شك أن التقاءكما سيكون له أحسن الوقع فى نفوس الناس جميعاً . ولم يمهلنى عبد العزيز باشا ، ولم يدعنى أسترسل فى القول ، بل أجاب على ما قدمت بقوله : أنت تعرف (النقا) الذى يديره أهل الريف فى (زير) الماء ليصفو من كدره . لقد عالجت نفسى على هذا النحو . فأنا أدير فيها من وجوه الرأى ما أحسبه ينقيها من ناحية هذا الرجل ، فتأبى أن تصفو . وليس فى مقدورى ما فى مقدور من عالجوا السياسة حياتهم ، إذ يلبسون لكل حالة لبوسها . فأنا مقتنع فى هذا الأمر اقتناعكم ، لكنى لا أستطيع أن أتغلب على ما فى نفسى برغم مغالبتى إياها أياماً طوالا متتالية .

على الرغم من هذا كان عبد العزيز يوقع الاحتجاجات التى يتفق مع الأحزاب المؤتلفة عليها ، وكان ينفذ خطط هؤلاء المؤتلفين بدقة وإقدام . اتفق المؤتلفون على أن يجتمع البرلمان بمجلسيه مجلس الشيوخ ومجلس نواب سنة ١٩٢٥ – فى السبت الثالث من نوفمبرسنة ١٩٢٥ . ولما كانت الوزارة تمنع هذا الاجتماع فى بناء البرلمان بالقوة فقد اتفقت الأحزاب على أن يذهب الأعضاء إلى دار البرلمان ، فإذا منعوا عادوا فاجتمعوا بالكونتنتال . وتم هذا وكان عبد العزيز فهمى فى مقدمة المجتمعين بالكونتنتال . ولما التأم عقد الاجتماع ذهب سعد زغلول إليه . مع ذلك لم يلتق الرجلان ، ولم يتصافحا ، وأصر عبد العزيز على خطته من سعد باشا شخصياً إلى النهاية .

كان هذا موقف عبد العزيز فهمى باشا رئيس الأحرار الدستوريين . أما محمد محمود باشا وكيل الحزب ، فكان داعية الائتلاف ومؤيده بكل قوته . ولعل أخاه حفنى بك كان قد لقيه لأول ما عاد من أوربا ، فأفضى إليه بمثل الحديث الذى أفضى به إلىّ فى شرفة الكونتنتال ، وذكر له أن فى الإمكان إقناع سعد بالائتلاف مع سائر الأحزاب المصرية لإنقاذ الدستور والحياة النيابية ، ثم كان رسولا بينه وبين سعد فى أمر هذا الائتلاف . وتحدث محمد باشا فيه إلى صديقيه : عدلى باشا يكن وعبد الخالق باشا ثروت ، حين كانوا يلتقون كل صباح وكل مساء فى كلوب محمد على ، فلقى منهما ومن الدكتور حافظ عفيفى مؤيدين للفكرة .

ولعل إسماعيل صدقى باشا لم يتحمس بادئ الرأى لحديث هذا الائتلاف ، فلما رأى أن الانتخابات التى أجراها فى شهر مارس ستكون أساسه انضم إلى الفكرة من غير أن يكون شديد الحماسة لها . بذلك بدأت الفكرة تقوى شيئاً فشيئًا ، وظل محمد محمود باشا يتعهدها ويغذيها بوسائله ؛ حتى إذا نضجت واتفق الكل عليها وتحدثت الصحف فى شأنها — لم يبق إلا أن تعلن على الملأ بصورة رسمية تضع الحكومة القائمة منها أمام الأمر الواقع .

وتم الاتفاق على إعلانها فى اجتماع عام . لكن الوزارة كانت تحول دون الاجتماعات العامة وتفرقها بقوة البوليس . لهذا تقدم محمد محمود باشا ، وعرض أن يكون هذا الاجتماع فى فناء منزله الفسيح فى شارع الفلكى . وكانت الفكرة موفقة كل التوفيق . فلقد طالما شهد هذا الفناء ، أثناء شدة الحركة الوطنية فى سنة ١٩١٩ وسنة ١٩٢٠ ، اجتماعات كبيرة كان يرعاها محمود باشا سليمان ، والد محمد باشا محمود ورئيس لجنة الوفد المركزية فى ذلك الحين . وتحدد يوم ١٩ فبراير سنة ١٩٢٦ للاجتماع فى سرادق يقام بهذا الفناء ، ووجهت الدعوة لسماع الخطاب الذى يلقيه سعد باشا زغلول فى هذا الاجتماع يعلن فيه الائتلاف ، ويعلن التمسك بمجلس النواب الذى انتخب فى شهر مارس لأن حله وقع باطلا .

وفى انتظار ذلك اليوم بدأ الناس يتحدثون فى موقف الوزارة من هذا الاجتماع ، أتبيحه أم تمنعه ؟ ولكن كيف تمنعه وسيحضره عديد من رؤساء الوزارة السابقين : رشدى باشا ، وعدلى باشا ، وثروت باشا ، وسعد زغلول باشا ، وسيكون فى المنصة سعد زغلول خطيب الاجتماع ، وعن جانبيه عدلى باشا وثروت باشا ؟ ! ولكن أيضاً ، ما لها لا تمنعه واجتماع هؤلاء جميعاً ، ومن حولهم نواب الأمة السابقون وشيوخها الحاليون وأصحاب الرأى والمكانة فى البلاد ، من شأنه أن يثير الناس بها ويعرض النظام والأمن للاضطراب ؟ ! جعل الناس يتحدثون فى هذا والوزارة فى حيرة من أمرها لا تدرى ما تصنع ، ولا تحدد لذلك موقفها من هذا الحديث الذى اهتزت له أركانها . فلما كان بعد الظهر من يوم ١٩ فبراير ، ذهبت إلى منزل محمد محمود باشا فإذا الناس يتوافدون إليه لا يمنعهم أحد ، ولا يحول بينهم وبين مكان الاجتماع جندى من جنود البوليس ولا وزير من الوزراء . وربما دعا الوزارة إلى عدم التدخل لمنع الاجتماع اقتناعها بأنها أفلحت فى الإيقاع بين هؤلاء المؤتلفين حين نشرت قبل اجتماعهم بيوم أو يومين أنها ستجرى الانتخابات حسب قانون الانتخاب المباشر الذى أقره البرلمان فى سنة ١٩٢٤ ، ولن تسمح باجتماع مجلس النواب الذى انتخب فى مارس سنة ١٩٢٥ . وقد خيل إلى أولياء الأمر أن الأحرار الدستوريين لن يقبلوا هذا الوضع بحال . فهم قد طعنوا على دستورية

قانون الانتخاب الذى صدر فى سنة ١٩٢٤ ، وهم قد تمسكوا ببقاء مجلس مارس سنة ١٩٢٥ . لكن الأحرار الدستوريين خيبوا ظن الوزارة وظن أولى الأمر جميعاً ، فقبلوا متفقين مع سائر الأحزاب المؤتلفة أن يدخلوا الانتخابات التى أعلنت الوزارة أنها ستجريها ، ليتبين كل ذى شأن أن الوزارة القائمة لا تمثل أحداً ، وأنها لن تنال من ثقة الأمة كثيراً ولا قليلا . وأعلن سعد باشا هذا الاتفاق فى الخطاب الذى ألقاه بمنزل محمد محمود باشا ، كما أعلن فية الائتلاف ، وتحدى الوزارة القائمة وسياستها باسم الوفد واسم جميع المؤتلفين .

أسقط فى يد الوزارة حين رأت أن ما قصدت إليه من تفريق بين المؤتلفين بهذا الإعلان قد فشل ، ورأى الناس لذلك أنها مشرفة على الزوال . وزاد فى شعور الناس جميعاً بأن العهد كله سيتغير أن بدأت الأحزاب المؤتلفة ترشح فى دوائر الانتخاب . على أن فكرة جديدة نبتت ظن أنها ستنجح حيث لم تنجح الفكرة الأولى . فقد أعلن أن الإنجليز لن يرضوا أن يؤلف سعد الوزارة ، وهو هو الذى كان رئيساً للوزارة التى قتل السردار فى حكمها . وقيل يومئذ إن هؤلاء الإنجليز لا يعارضون فى قيام وزارة ائتلافية يؤلفها رجل كعدلى باشا ، ويشترك فيها أنصار سعد باشا بأى عدد ترضاه الأحزاب . غير أن ما خيل إلى أصحاب هذه الفكرة من أنها قد تؤدى إلى فشل الائتلاف لم يلبث أن تلاشى . فقد أعلنت الأحزاب من جانبها أن سعد باشا يرحب بعدلى باشا رئيساً للوزارة المؤتلفة كما أن عدد الوفديين وعدد غير الوفديين فى الوزارة لن يكون محل خلاف . وعلى هذا استمر المؤتلفون يرشحون فى الدوائر الانتخابية انتظاراً لحكم الأمة يوم الانتخاب .

اغتبطت الأمة كلها بهذا المظهر البديع لتضامن الأحزاب وتضافرها فى سبيل إنقاذ الحياة النيابية ، والتمهيد بذلك لحل المسائل المعلقة بين مصر وإنجلترا . على أن هذا المظهر الصادق للائتلاف كان يخفى وراءه ما يشبه المناورات للتغلب على هذه المصاعب التى تخلقها السلطات المؤيدة للوزارة القائمة . كانت الأنباء ترد إلى سعد باشا من لندن بأن وزارة الخارجية البريطانية لا تعترض على رياسته للوزارة ، ولكن المندوب السامى البريطانى فى مصر هو صاحب الاعتراض . أفلا يمكن بوسيلة ما تغليب رأى وزارة الخارجية البريطانية ؟ إن أمكن هذا فهو حسن ، فإن لم يمكن فماذا يكون الأمر ؟ ! وهل ترى يصل الأحرار الدستوريون فى الترشيحات الجارية ، لترشيح عدد منهم يوازى عددهم فى مجلس النواب الذى انتخب فى مارس سنة ١٩٢٥ ، ويكون هذا العدد مكفول النجاح ؟ ! إن أمكن هذا فحسن ، فإن لم يمكن فماذا يكون الأمر ؟ ! كانت مثل هذه الهواجس تدور بنفس سعد والوفديين من

ناحية ، وبنفس الأحرار الدستوريين من الناحية الأخرى . لكنهم جميعاً كانوا إذ يفكرون فيها ، يصطدمون بالحقيقة القاسية . فكل خلاف بينهم قد يؤدى إلى فشلهم فى إدراك الغرض العظيم الذى يسعون له . فلا مفر لهم من التضحية بكل شىء فى سبيل هذا الغرض . وبقاء الائتلاف وقوته هما الأساس الوحيد المتين لتحقيق هذه الغاية الوطنية السامية . فليكن سعد أو ليكن عدلى هو رئيس الوزارة المقبلة ، وليكن عدد النواب من الوفديين أو من الأحرار الدستوريين ما يكون ؛ يجب أن تعود الحياة النيابية ، وأن تستقر بذلك سلطة الأمة ، فهذا وحده هو الكفيل بقيام الحكم المستقر فى البلاد . وهو وحده الكفيل بتقريب اليوم الذى يستكمل فيه الوطن استقلاله ، وفى سبيل هذا الاستقلال تهون كل تضحية وإن عظمت .

كنت فى هذه الأثناء أتردد الحين بعد الحين على سعد باشا ، أحدثه فى أمور خاصة بالائتلاف يكلفنى الأحرار الدستوريون بالتحدث إليه فيها . ولم تكن لى بالرجل قبل ذلك صلة شخصية فلما التقينا فى المرات الأولى أعجبت بما عليه الرجل من مقدرة وذكاء . لقد تحدث الناس عنه خطيباً لا نظير له فى مصر . ولم يكن ذلك بذى بال عندى . فقد طالما ناقشت فى (السياسة) خطبه ونقدتها مر النقد . لكننى ألفيته محدثاً بارعاً غاية البراعة . كنت أذهب إليه فى أمور لا تستغرق الحديث فيها بضع دقائق ، فإذا خرجت من عنده أجدنى قضيت ساعة أو نحوها أستمتع بأحاديث لا علاقة لها بشئوننا الحزبية ، وهى أكثر الأمر أحاديث عن الماضى يسبغ عليها الرجل من طلاوة العبارة ما يجعلها فناً جميلا يسلك سبيله إلى النفس فيملأها مسرة به واستزادة منه ! وكنت أشعر فى حديثه بعطف لا أدرى مصدره من نفسه . لكننى كنت أسمع الذين يلقونه ينقلون عنه تقديراً لى أغتبط به . فلما تكررت مقابلاتنا كنا نتناول بالحديث شئوناً يختلف رأينا فيها ، ثم تنتهى إلى اتفاق أو تمسك كل منا برأيه . تحدث إلىّ يوماً عن عدد الأعضاء فى مجلس النواب وكان يومئذ أربعة عشر ومائتين ، فذكر لى أنه عدد ضخم لا يسهل معه اختيار العناصر الصالحة لتمثيل الأمة تمثيلا حسنًا ، وذكر لى أنه سيعرض على البرلمان لأول ما يجتمع تعديلا للدستور يحدد عدد النواب بمائة وخمسين تحديداً لا يغير منه زيادة عدد السكان . وأجبته بأننى على رأيه فى ضخامة العدد ، ولكننى أرجوه ألا يفتح باب تعديل الدستور فهو باب إن فتحه سعد زغلول لمصلحة الحياة النيابية فتحه غيره لغرض آخر . وللتدليل على رأيى أعدت على مسمعه ما حدث من تعديل فى مشروع لجنة الدستور حد من سلطة الأمة فى غير موضع ، وأردفت أن التعديل الذى يفكر دولته فيه سيجد معارضة فى البرلمان حتى من أنصاره ، لأن معناه خروج أربعة

وستين من أعضائه ، هم لا ريب أحرص على مقاعدهم منهم على كل اعتبار آخر . واقتنع الرجل فلم يعد إلى هذا الحديث ، ولم يفكر فى تنفيذ فكرته من بعد .

وكانت التحقيقات فى قضية مقتل السردار ، قد أدت إلى اتهام الدكتور أحمدماهر والأستاذ محمود فهمى النقراشى بالاشتراك فى الجريمة . فلما قدمت القضية إلى المحكمةوقدما مع باقى المتهمين ، كان على بك سالم المستشار بمحكمة الاستئناف عضواً بدائرة الجنايات التى أحيلت لها الدعوى . وقبل أن يحين موعد المحاكمة ، اعترض الإنجليز على وجود على بك سالم ، وطلبوا أن يحل محله مستشار غيره ، بحجة أن له ميلاً سياسيًّا خاصًّا يمنعه من النظر فى هذه القضية السياسية ، وكتبت أنا مقال (السياسة) الرئيسى فى تلك المناسبة ، أعترض على هذا التصرف من جانب الإنجليز بحجة أن الميل السياسى لا يمكن أن يغير من ذمة القاضى ، وأن وجود قاض إنجليزى فى الدائرة ، هو مستر كرشو قد يجعله هو كذلك فى مثل المركز الذى جعل الإنجليز يطلبون تنحى على بك سالم من أجله . وفاتحنى سعد باشا غداة ظهر المقال يعاتبنى على أن قلت إن لأحد المستشارين – أقصد على بك سالم – ميلا سياسيًّا خاصًّا . وأجبته بأننى وضعت هذه العبارة على سبيل الفرض ، لأقرن بها ما قلته عن مستر كرشو . لكنه لم يرض أن يقتنع بهذه الحجة ولا بغيرها مما سقته فى هذا الموضوع . وبقى كل منا عند موقفه ، متشددًا هو من جانبه ، محاولا أنا إقناعه من غير جدوى ، لأنه كان يرى أن فيما بين سطور المقالما لا يطمئن رئيس الوفد له .

ولم يتغير الحكم فى الدعوى بتنحى على بك سالم عن نظرها ، فقد حكم فيها ببراءة الدكتو ماهر والأستاذ النقراشى ، على أثر استجوابات دقيقة ومرافعة بارعة ، كان بطلهما المجلى أحمد بك لطفى ، نقيب المحامين وزعيم الحزب الوطنى . فلما صدر هذا الحكم وبرئ الرجلان ، قدم المستشار كرشو استقالته مشيراً فيها إلى أسرار المداولة فى القضية إشارة لا تتفق بحال وتقاليد القضاء فى مصر وفى غير مصر من البلاد المتحضرة . وقد نقدت تصرفه هذا فى (السياسة) ، ثم لم أتحدث أنا مع سعد باشا ولم يتحدث هو معى فى الموضوع من بعد .

وذهبت يوماً إلى داره حين كانت الأحاديث تتناول رياسة الوزارة وموقف الإنجليز منها . فلما تبادلنا التحية وجه إلىّ القول يسألنى :

– وما أخبارك يا بطل ؟

قلت بعد تردد : لا يزال الإنجليز مصرين على أن تسند رياسة الوزارة لعدلى باشا فأجاب وقد ارتسم على ثغره ما يشبه الابتسامة :

– رزق ورزق رجالى على الله !

وبعد برهة صمت لا أدرى أى الخواطر جال بنفسه فى أثناءها قال :

– أوتحسب رياسة الوزارة أمرا يغتبط به أحد ، أو يحسد عليه إنسان ؟ إنه فى مصر شر مركز . فصاحبه مواجه بمطالب الإنجليز ، وبمطالب القصر ، وبمطالب الأمة ، وبمطالب الموظفين . وتلك مطالب متناقضة يتعذر على أبرع الناس التوفيق بينها .

قلت معترضاً : مطالب الموظفين ! لم أعرف قط أن الموظفين قوة كالإنجليز أو القصر أو الأمة ، يحسب لها كبير حساب !

قال : بل هم شر الجميع . وسترى ذلك يوماً إذا قدر لك أن تكون وزيراً .

ثم استطرد فى الحديث قائلا : وهل تظن تأليف وزارة كبيرة (Un Grand Ministere) كما يسميها الفرنسيون ، أمراً ميسوراً فى مصر ، إنها لمهمة شاقة ينوء بها من يعهد إليه بتأليف الوزارة كائناً من يكون !

ورأى الرجل على وجهى أمارة الدهشة لهذا القول ، فأردف :

– أولا أقول أنا إننا الأمة ؟ ! وهلا تقولون ، أنتم الأحرار الدستوريين ، إن فيكم كل كفايات الأمة ؟ ! ألف لى إذن ، منا ومنكم ، هذه الوزارة الكبرى . وسترى أنك لن تقدر على أن تجمع عشرة وزراء يكونون فى مجموعهم الصورة المرتسمة فى ذهنك لمثل هذه الوزارة !

قلت وقد زاد بى التعجب :

– كيف هذا ؟ ! إننى لا أكاد أصدق ما أسمع !

وكان جوابه : إذن فلتذكر الأسماء ، تفضل !

قلت : دولتكم . قال : شكراً ، لأننى حاضر أمامك . قلت وعدلى باشا ، ورشدى باشا ، وثروت باشا ، قال : حسن ! أربعة ! قلت : وإسماعيل صدقى باشا . قال : نزلنا إلى الدرجة الثانية . قلت فى دهشة : صدقى باشا من الدرجة الثانية ؟ ! كلا يادولة الباشا ! قال : لا بأس ! علشان خاطرك ! ثم من ؟ ! قلت : وماذا عساى أن أقول وقد وضعت صدقى باشا فى الدرجة الثانية ؟ ! ومع ذلك فدولتكم أعرف برجال البلد منى ، وتستطيع أن تكمل العدد . قال : أنت تعرفهم كما أعرفهم . وأنت تكتب عنهم كل يوم ، وتنقدهم ، وتزن أعمالهم . قلت : إذا لم يكن فى البلد عشرة رجال يكونون وزارة كبرى ففيم تطلب الاستقلال ؟ ! وكان جوابه : (أهو كلام !) .

دار هذا الحديث على النحو الذى رويته . ولقد خرجت بعده وأنا فى حيرة أى حيرة لما

سمعت . ترى ، لو أنني ذكرت له اسمي صديقيه القديمين عبد العزيز باشا فهمي ولطفي بك السيد أفكان يقول عنهما ما قاله عن صدقي باشا ؟ وإذا كان هذا رأيه في أعلام البلاد ، فما هذه الخطب النارية الطنانة الرنانة التي يسمعها الناس وأقرؤها في الصحف ، يمجد فيها سعد شعب مصر أيما تمجيد ؟ ! على أنني سألت بعد ذلك نفسي : ترى ، لو أن الحديث لم يكن أساسه أنه لا يؤلف الوزارة ، وكان على العكس من ذلك هو الذي سيؤلفها ، أكنت أسمع منه ما سمعت ؟ أم أن هذا الحديث يصور نفسيته الصحيحة ، وأن ما كان يقوله في خطبه إنما كان دفاع المحامي البارع في قضية وكل فيها ؟ !

مهما يكن من شيء، فقد صدمني هذا الحديث صدمة عنيفة ، وإن لم يلبث أثر هذه الصدمة أن تبخر بعد قليل . إننا في معركة لابد من أن ننتصر فيها . والائتلاف الذي عقدته الأحزاب عدة هذا النصر لا ريب . فلنقو هذا الائتلاف ما استطعنا ، ولندع ما وراء ذلك من ألوان الجدل الذي لا يؤدي إلى نتيجة عملية !

وجرى بيني وبينه يوماً حديث آخر ، عجبت له عجبي لهذا الحديث الذي رويته . ذلك أننا أصدرنا السياسة الأسبوعية إلى جانب السياسة اليومية ، في شهر أبريل سنة ١٩٢٦ ، والائتلاف في عنفوانه . وقد صدرت الأعداد الأولى منها ، وفي كل عدد حديث لزعيم من كبار الزعماء . نشر في أحد الأعداد حديث لثروت باشا ، وفي عدد آخر حديث لصدقي باشا ، وفي ثالث حديث لغيرهما . وفكرت في أن ننشر حديثاً لسعد باشا . فقابلته وذكرت له أنني أرجو أن يحدث قراء (السياسة الأسبوعية) عن رأيه في الخلافة . وكان موضوع الخلافة مثار أخذ ورد في البلاد يومئذ ، وكان كثيرون من الأحرار الدستوريين يرون الخلافة عبئاً ثقيلا ناءت به تركيا ، ولا خير لمصر في حمله لتنوء به بعد قليل . قال : إن رأيي في الخلافة من رأيكم . . فاكتب الحديث ، وأطلعني عليه غداً ظهراً . فلما جئت في الموعد وقابلته ، وأردت أن أطلعه على الحديث ، قال : لا تطلعني على شيء! لقد فكرت في الأمر ولا أرى مصلحة في الإدلاء برأي في الموضوع . قلت : ولماذا ؟ قال : إننا على أبواب الانتخابات ، وقد يتخذ خصومنا هذا الحديث حجة علينا يحاربوننا بها في المعركة الانتخابية ! قلت : وسعد باشا هو الذي يخاف هذا ، ! إن الناس يؤمنون بك وسيصدقون ما تقوله ،ولن يسمعوا لرأي يخالفه ! قال : إنك مبالغ ! فهذه مسألة حساسة عند الجمهور ، وسيحاول خصومنا أن يصبغوها بالصبغة الدينية ، وأن يطعنوا علينا من هذا الطريق . وما أغنانا عن ذلك ما استطعنا اتقاءه ! وتشبث الرجل برأيه هذا ، ولم يرض أن ينزل عنه .

أدهشتنى هذه المبالغة فى الاحتياط من سعد نبى الوطنية ، من لو رشح للانتخاب حجراً وجب انتخابه ، ومن إذا قال برأى اليوم ثم عدل عنه غداً لم يَرْتب أحد من السواد فى أنه عدل لحكمة يعلمها هو ! !

ودفعنى الحرص على حديث منه ، تنشره (السياسة الأسبوعية) ، إلى أن أطلب رأيه فى أى موضوع يراه ولا يرى فيه موضعاً لاحتياط . فاعتذر قائلا إنه لا يرى من الخير أن يدلى بحديث ما فى الوقت الحاضر . أتراه قصد هذا القول على إطلاقه ، أم تراه ضن على السياسة الأسبوعية بحديث منه ؟ لم أفكر فى الأمر ، ولم أعره كبير بال . فقد غزت (السياسة الأسبوعية) مصر والشرق العربى كله منذ ظهورها . وهذا كل ما أريده أنا ، فلا موجب لأن أفكر فيما وراءه .

تم الاتفاق فى هذه الأثناء على الترشيح فى الدوائر المختلفة ، ودنا موعد الانتخاب ، ورأى الأحرار الدستوريون أن يذيع سعد باشا بياناً على الناس يدعوهم فيه لانتخاب من رشحتهم الأحزاب المؤتلفة ، كل فى الدائرة التى رشح فيها . وطلب إلىّ زعماء الحزب أن أقابل سعد باشا ، وأن أتحدث إليه فى هذا الأمر . وقابلته وتحدثنا ، فوافق على ما طلبه الأحرار الدستوريون ، واتفقت معه على النقط الرئيسية فى البيان الذى يراد نشره ، وطلب إلىّ أن أكتب صيغة البيان وأن أطلعه عليها غداة ذلك اليوم . وحررت البيان وعرضته على الأحرار الدستوريين ، فوافقوا عليه ، ثم ذهبت إلى سعد وتلوته عليه ، فقال إنه يعبر تمام التعبير عما تفاهمنا عليه . على أنه طلب إلىّ أن أدع له هذا البيان « ليضعه فى الصيغة الزغلولية » على تعبيره . وتركت البيان عنده ، ثم إذا بى أرى بعد يومين أو ثلاثة أيام هذه « الصيغة الزغلولية » تظهر فى الصحف ، وكلها دعوة إلى عدم انتخاب الاتحاديين ، وليس فيها ما أراد الأحرار الدستوريون النص عليه صراحة من انتخاب من اتفقت الأحزاب المؤتلفة على ترشيحهم .

شعر الأحرار الدستوريون ، حين اطلعوا على هذا البيان ، بشىء من الامتعاض . لكن الغرض الجليل الذى كنا نقصد جميعاً إليه كان أعظم قدراً من أن يفسده امتعاض من بيان ، أو شعور بانحراف هنا أو هناك . لهذا سارت الأمور فى طريقها ، إيمانا منا جميعاً بأن كل حزب يجب عليه أن يضحى ما وسعته التضحية لإعادة الحياة النيابية ، والتمكين من سلطة الأمة ، والتخلص من الطغيان البرلمانى الذى حاربناه أشد الحرب فى عهد الوزارة الدستورية الأولى . كان هذا شعور كل حزب من الأحزاب المؤتلفة ، وكان هذا ، من باب أولى ، شعور كل عضو فى هذه الأحزاب المؤتلفة ، لم يرض عن تصرفات حزبه أو لم يرض عن تصرفات

حزب آخر فيما يتعلق بشخصه .

كان ذلك شأن بعض الوفدين والأحرار الدستوريين ، وكان ذلك شأنى أنا . طلبت إلى حزبى أن يرشحنى فى دائرة (تمى الأمديد) ، حيث توجد كفر غنام بلدى وبلد أسرتى ومسقط رأسى . وأقر الحزب ما طلبت ، لكنه رغب إلىّ فى أن أتفاهم على هذا مع سعد باشا شخصياً . ودعوت بعض أهلى المنتمين للوفد وذهبت معهم إليه وحدثناه فى الأمر ، فكان الرجل معنا كله اللطف . قال : إنه يقدر هذا المعنى العائلى الكريم الذى جمعنا على رأى واحد ، لكنه يأسف لأن هذه الدائرة يرشح فيها الوفد ، ويفوز فيها مرشحه منذ الانتخابات الأولى . بل لقد فاز مرشحه فى انتخابات صدقى باشا سنة ١٩٢٥ ، فمن العسير عليه أن يطلب إلى هذا المرشح أن يترك الدائرة . وشعرت من حديثه بأنه لا جدوى فى الإلحاح ، فتركت الأمر له ، يختار لى الدائرة التى يشاؤها فى القاهرة أو خارج القاهرة ، على أن يكون الرأى الذى يبديه رأيه هو ، فعليه تبعته . وابتسم الرجل ، وقال : أنا إذن أرشحك فى دائرة الجمالية من دوائر القاهرة . وكان مرشح هذه الدائرة فى الانتخابين الماضيين وفدياً ، وكان قد نجح فى انتخابات صدقى مثل مرشح (تمى الأمديد) ، لكنه كان متهماً بأنه تفاهم مع صدقى باشا ووعده أنه سيتكون فى صفه . لهذا حسبت الترشيح جدياً ، وأيقنت أن سعد باشا سيصدر أوامره إلى الوفديين فى الدائرة بمعاونتى . لكنى لم أر شيئاً من هذا . فعدت أطلب إليه أن يصدر بياناً بتأييدى ، فإذا البيان غير صريح والتأييد غير قوى . على أنه قبيل الانتخاب أرسل على بك الشمسى إلى حفلة أقامها السيد عبد الحميد البكرى لتأييدى ، وألقى الشمسى بك (باشا) كلمة لم تترك الأثر الذى طمع فيه أنصارى . وعلى ذلك فاز خصمى فى الانتخابات .

غضبت لما حدث ، ولم أقابل سعد باشا بعد ذلك قط . لكن هذا الأمر لم يغير من اقتناعى بضرورة الائتلاف ، ولا غير من تأييدى له فى (السياسة) بكل ما أوتيت من قوة .

وغداة تمام الانتخابات قدمت وزارة زيور باشا استقالتها ، وألف عدلى باشا الوزارة من الوفديين والأحرار الدستوريين ، تسعة من الأولين وثلاثة من الآخرين . وبهذا انطوت صفحة حزب الاتحاد ، وإن بقيت صحيفته تؤيد سياسة محتضرة . وبدأت البلاد تنظر إلى هذا العهد الجديد مملوءة رجاء وأملا ، وصارت (السياسة) وكأنها لسان حال هذا العهد الجديد ، تؤازره وتؤيده ، وتجد بذلك أنصاراً وقراء فى كل مكان .